الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

الجمعة 11 تشرين الأول 2024
العدد 5319 السنة التاسعة عشرة
Vendredi 11 October 2024 no 5319 19ème année

16 صفحة
50000 ليرة

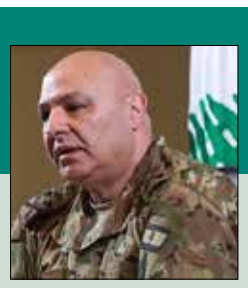


فلسطين

توالد الفدائيين يحبط الاحتلال

جباليا تُواصل إيلام العدو

12



هل هذه هي السيادة الموعودة؟

CIA تفتش المطار ومخازنه وتطلق سراح جاسوس اسرائيلي 2

جعجع يلاقي العدوان... وحيداً! 4



على الغلاف

المخابرات الأميركية تفتش المطار وتحرر اسرائيلياً وتمنع إصلاح طريق المصنع
هل هذه وصفة قيادة الجيش لحماية السيادة؟

تبدي قيادة الجيش اللبناني دائماً انزعاجها من أي ملاحظات حول طريقة تعاملها مع الملفات الداخلية، خصوصاً الحساسة منها، كما هو الأمر حالياً في مواجهة الحرب الإسرائيلية المفتوحة على لبنان، والتي اتخذت بعداً مختلفاً منذ نحو اسبوعين.

وتحرص قيادة الجيش، في تعليقاتها او ردود فعلها، على التأكيد أنها الجهة التي تحفظ السيادة في لبنان. لكنها على ما يبدو تنسى انها يفترض ان تكون ممثلة لكل اللبنانيين، لا أن تتقصف كالجهات السياسية المنقسمة حول نظرتها الى السيادة، ناهيك عما تقوم به من خطوات تعكس فهماً خاصاً لكيفية التعامل مع مجريات العدوان، مما بات يثير الريبة، ويعزّز الاعتقاد بأن فيها محاباة تستهدف تعزيز حظوظ قائد الجيش العماد جوزيف عون لرئاسة الجمهورية.

وعلمت «الأخبار» ان قيادة الجيش التي تتذرع بالموقف الرسمي الذي يدعوها الى «القيام بما تراه مناسباً لحماية لبنان»، وجدت أن «المناسب» هو التعاون الوثيق، لا بل الاستجابة الفورية لكل طلبات الولايات المتحدة وبريطانيا وجهات غربية أخرى. ومن بين هذه الخطوات «المناسبة»:

أولاً: إقدام الجيش على سحب جنوده من كل النقاط الحدودية قرب فلسطين المحتلة، تحت وقع القصف، بحجة أن الجيش غير قادر على حماية نفسه أمام أي هجمات اسرائيلية، وانه تلقى نصائح من جهات دولية بذلك، في وقت أن القوات الدولية التي تنسّق بعض وحداتها مع جيش العدو، رفضت مغادرة مواقعها الأمامية رغم ان اسرائيل طلبت منها امس، رسمياً، الانسحاب الى مسافة 5 كيلومترات بعيداً عن الحدود.

ثانياً: تعلم قيادة الجيش اللبناني ان العدو الاسرائيلي الذي أعلن نيّته القيام بعملية برية في لبنان، يقوم بعمليات أمنية تستهدف كل المناطق اللبنانية، وقد تكون لديه برامج عمل من ضمنها تنفيذ عمليات كوماندوس وإنزالات في عدد من النقاط الجغرافية التي تفيده في المعركة مع المقاومة. رغم ذلك، فإن قيادة الجيش التي اطلعت على هذه المعلومات، لم تجد من المناسب إعادة نشر قواتها في هذه النقاط، بل عمدت الى سحب عناصرها من بعض النقاط الخطيرة!

ثالثاً: فيما تواجه ادارة الكوارث في الحكومة أزمة تواصل جدية مع قيادة الجيش لتوفير عناصر حماية وتسهيل عمليات الدعم الانساني للنازحين، تنشغل قيادة الجيش في تلبية طلبات السفارات الغربية، خصوصا السفارة الاميركية في

> **قيادة الجيش سلمت السفارة الأميركية الجاسوس الاسرائيلي بحجة انه صحافي**

بيروت، بتعزيز الانتشار العسكري حول مقر السفارة وحول اماكن وأحياء يسكنها دبلوماسيون اميركيون او حتى عاملون في الاستخبارات الأميركية.

ولا تتوقف مآثر قيادة الجيش عند هذا الحد. فبدل ان تمارس ضغطاً على الجانب الأميركي لاعادة فتح طريق بيروت - دمشق عند نقطة المصنع، بادر الجيش إلى «ضبط الوضع في مطار بيروت الدولي»، عبر تنظيم جولة تفقدية لوفد أمني وعسكري ودبلوماسي من السفارة الاميركية على جميع مراكز الشحن والهنغارات في المطار، تلبية لطلب الاميركيين الذي اصروا على القيام بعملية تفقد مباشرة قبل ان يكتبوا تقريراً الى بلادهم يفيد بأن حزب الله لا يستخدم المطار. وقد تولى قائد جهاز أمن المطار العميد فادي كفوري مع ضباط من الجهاز ظهر الاربعاء تنظيم الجولة على الهنغارات الواقعة بالقرب من مبنى مديرية الطيران في المطار.

وبعد، لم تكتف البرزة بهذا الحدّ من «حفظ السيادة»، حتى ارتكبت فضيحة موصوف بإطلاق جاسوس اسرائيلي كان يقوم بمهام امنية في الضاحية الجنوبية تحت غطاء صحافي. وكان حزب الله اوقف بعد ظهر 2 تشرين الاول الجاري أميركياً يتجول في الضاحية الجنوبية بصفة صحافي بعد الاشتباه في تصرفاته. وقد عثر في حوزته إلى جانب جواز سفره الاميركي، على جواز سفر اسرائيلي باسم يهوشع صامويل تيرتاكوفسكي، من مواليد 25 حزيران 1982. وقد اقر في التحقيق معه بأنه خدم في جيش الاحتلال الاسرائيلي عام 2004.

وعملاً بالاتفاق الذي تحترمه المقاومة لجهة تسليم اي مشتبه به بالتعامل الى السلطات الرسمية فوراً في حال كان يحمل جنسية اجنبية، تواصلت اللجنة الامنية في حزب الله مع قيادة الجيش وسلمتها الموقوف. وسريعاً، عمدت السلطات الاسرائيلية الى الضغط على الولايات المتحدة التي حوّلت الأمر إلى اعتقال مواطن اميركي من دون سبب جرمي. وسريعاً أيضاً، خضعت قيادة الجيش للضغوط وسلّمت الاسرائيلي الى وفد امني من السفارة الاميركية، وبررت الامر بأن التحقيقات معه لم تظهر انه كان يقوم بأي عمل خارج عمله الاعلامي!

وتدرك قيادة الجيش، كما بقية الاجهزة الامنية، ان جهاز امن المقاومة يراقب عشرات العملاء الاجانب الذين وصلوا الى لبنان قبل الحرب واثناءها، بصفات اعلامية وبحثية وانسانية. وتم لفت انتباه الاجهزة الامنية الى بعض الاعمال المشبوهة لبعض هؤلاء، مع تقديم معلومات مفصّلة حول أماكن تحركهم واقامتهم وطريقة عملهم. لكن لم يظهر ان الجيش في وارد القيام بأي خطوة تغضب الجانب الاميركي.

(الأخبار)



السفيرة الأميركية: استعدوا المرحلة ما بعد حزب الله

بدأت السفيرة الأميركية في بيروت ليزا جونسون سلسلة لقاءات مع قوى سياسية ونواب مستقلين ناقشت خلالها التطورات الأخيرة. وطلبت جونسون من هؤلاء، وفقَ ما تقول مصادرهم «الإستعداد لمرحلة ما بعد حزب الله، حيث لم يعد مسموحاً استمرار سطوته على الدولة ومؤسساتها ولا على معابر الدولة الحدودية». وكررت أن «حزب الله باتَ ضعيفاً جداً بعد الضربات التي وجهت اليه، واستهدفت قادته وقتلت أمينه العام، وبالتالي لم يعُد بإمكانه فرض ما يريد، وهناك مرحلة سياسية جديدة سيشهدها البلد قريباً ليس للحزب مكان فيها». كلام جونسون يؤكد أن أميركا لا تريد وقفاً لإطلاق النار في لبنان، بل هي مستمرة في دعم العدوان الإسرائيلي حتى تحقيق مشروعها في الداخل، وهذا ما يُفسّر عدم وجود أي مبادرات دبلوماسية تجاه لبنان بعكس ما أشار إليه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في بيان على منصة «إكس» أمس عن «الاتصالات الدبلوماسية التي تكثفت في الساعات الماضية قبيل انعقاد جلسة لمجلس الأمن بهدف السعي مجدداً إلى وقف إطلاق النار، وبالتالي القيام بمزيد من الضغط لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان».

وأضاف «هناك اتصالات تجري بين الولايات المتحدة وفرنسا التي طلبت انعقاد مجلس الأمن، بهدف إحياء الإعلان الخاص بوقف إطلاق النار لفترة محددة لكي يصار إلى استئناف البحث في الحلول السياسية». لكن اللافت في كلام السفيرة الأميركية بحسب المصادر «تحذيرها من استفزاز الشيعة والتأكيد على احتضانهم في هذه الفترة»، ملمحة إلى ضرورة أن تكون هناك جهة يجري التفاوض معها، في إشارة إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري. وكان الأخير، قد اعتبر أن «المعارك التي تحصل تدفع المجتمع الدولي نحو الحل»، مؤكداً «العمل ليلاً نهاراً مع ميقاتي للتوصل إلى وقف لإطلاق النار». وأكد أن «المطلوب هو تنفيذ القرار 1701، بينما القرار 1559 أصبحَ وراءنا».

وفي السياق، يستمر التحضير لمؤتمر باريس الذي سيعقد في 24 الجاري. وعلمت «الأخبار» أن الولايات المتحدة أكدت مشاركتها في المؤتمر، وسيتمّ التركيز على «ضرورة وقف النار، وتوفير حل سياسي مستدام وفق القرار 1701 ودعم وحماية المدنيين والنازحين ودخول المساعدات للبنان وزيادتها، وكذلك دعم سيادة لبنان عبر دعم الجيش وتقديمات مالية لدعم رواتب ضباط وجنود الجيش اللبناني». وقالت مصادر مطلعة أن «باريس تسعى لوقف النار في غزة ولبنان، ولكن المشكلة تتعلق بموقف الولايات المتحدة التي تراهن على انتصار رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو». ولفتت المصادر إلى «غياب الثقة بين باريس وتل أبيب، ففيما تقول الأخيرة إنها ستقوم بتوغل محدود لمدة أسابيع، إلا أن الفرنسيين يعتقدون بأن الإسرائيلي يكذب ويريد حرباً غير محددة بزمان ولا بأهداف».

(الأخبار)

المقاومة تثخن العدو في الناقورة وتمنعه من سحب قتلاه
مجزرة إسرائيلية وسط بيروت

تستمرّ الحرب الإسرائيلية على لبنان، لليوم الثامن عشر على التوالي، وسط اشتداد الاشتباكات بين المقاومين وقوات العدو الإسرائيلي في المنطقة الحدودية، فيما توسّع الاعتداءات الإسرائيلية لتطال قلب بيروت، مساء أمس، وتخلّف مجزرة بالمدنيين والنازحين. إذ استهدفت غارتان إسرائيليتان، مساء، طبقات عدّة من مبنىً مؤلف من 8 طبقات، في منطقة النويري، ومبنى آخر قريباً، مما أدّى الى سقوط نحو 22 شهيداً وأكثر من 100 جريح من المدنيين. وذكرت «القناة الـ12» الإسرائيلية أن المُستهدف في الهجوم على بيروت هو مسؤول «التنسيق والارتباط» في حزب الله، وفيق صفا، فيما أكّدت مصادر في الحزب أن صفا لم يكن موجوداً في مكان الاستهداف، ولم يُصب بأي أذىً. وفي سياق متصل، تابع العدو استهداف المعابر الحدودية مع سوريا، فأغارت طائراته على منطقة مطربا عند الحدود في البقاع الشمالي، وعلى نقطة حدودية أخرى في قرية حوش السيد علي القريبة من الهرمل. فيما تراجعت وتيرة الغارات على الضاحية الجنوبية بشكل لافت، واقتصرت أمس على غارة واحدة مساءً. وفي المقابل، توسّعت الغارات والاستهدافات بالطائرات المسيّرة وقذائف المدفعية في الجنوب، خصوصاً في منطقة صور الساحلية، وفي القرى والبلدات القريبة من الحدود مع فلسطين المحتلة. كما أغارت طائرات العدو الحربية على مناطق واسعة في البقاع الغربي والأوسط والشمالي، وخلّفت عدداً من الشهداء المدنيين، خصوصاً في بلدة الكرك، قضاء زحلة.

في الجنوب، افتتحت المقاومة يوم أمس باستهداف مستوطنة كريات شمونة بصلية صاروخية كبيرة، أتبعتها باستهداف تجمّعات وتحشّدات العدو في محيط موقع المرج، وفي مستوطنات بيت هلل ومعيان باروخ وكفرجلعادي وبيرون بصليات صاروخية. ولدى تقدّم دبابة إسرائيلية إلى رأس الناقورة، في القطاع الغربي، أطلق عليها المقاومون صواريخ موجّهة، مما أدىّ إلى تدميرها وسقوط طاقمها بين قتيل وجريح. وأثناء محاولة قوات العدو سحب الإصابات، عالجتها المقاومة بصلية صاروخية. وعند المحاولة الثانية، أيضاً كان المقاومون بالمرصاد، فاطلقوا صواريخهم على القوات التي حاولت الوصول الى الدبابة التي كانت تحترق. وبقيت النار مشتعلة في الدبابة لساعات طويلة حتى مساء أمس، وسط 4 محاولات للعدو للتقدم لسحب الجنود القتلى والجرحى منها، وفي كل مرة كانت المقاومة تعيد استهداف قوات العدو وتمنعهم من التقدم.

وفي ميس الجبل، في القطاع الشرقي، تابع المقاومون تصديهم للقوات الإسرائيلية التي تحاول منذ يومين التقدم في السهل بين بلدات ميس الجبل وبليدا ومحيبيب. وظهر أمس، استهدف المقاومون تحركًا لجنود العدو الإسرائيلي في تلة المجدل في ميس الجبل،

> **منعت نيران المقاومة العدو من سحب قتلاه وجرحاه في الناقورة**

وتجمعًا آخر لجنود العدو في خلة الشندبية غربي بوابة المنارة، بصليتين صاروخيتين. وبعد الظهر، استهدف المقاومون قوات لجنود العدو الإسرائيلي أثناء تقدّمها نحو منطقة الكنيسة بين ميس الجبل ومحيبيب، بصلية صاروخية.

واستهدفت المقاومة مستعمرة كرمئيل، ومنطقة زوفولون شمال مدينة حيفا، بصليتين صاروخيتين كبيرتين. وأعلنت الجبهة الداخلية الإسرائيلية أن صفّارات الإنذار دوّت في عكا ونهاريا وبلدات عدة في الجليل الأعلى. وذكرت القناة الـ12 الإسرائيلية أن 4 إسرائيليين أصيبوا جراء الدفعة الصاروخية الأخيرة. فيما أفادت إذاعة الجيش الإسرائيلي إنّه تم نقل 7 جنود مصابين من منطقة القتال في الشمال إلى مستشفى زيف في صفد. ورأت «هيئة البث الإسرائيلية»، في تقرير عُرض أمس، أن «حزب الله لا يزال قادراً على إطلاق صواريخ والتصدي للقوات الإسرائيلية المتوغلة رغم وجود فجوة في القيادة». فيما أورد تقرير أعدّته «القناة الـ14» الإسرائيلية، أن المستوطنين في الشمال، «قدّموا 6 آلاف طلب للتعويض لمنازل تضررت بفعل قصف حزب الله للمستوطنات الشمالية». وكلّفت هذه الطلبات الخزينة الإسرائيلية، حتى تاريخه، «15 مليار شيكل». وقال التقرير إن «10 آلاف صاروخ وقذيفة أطلقت على المستوطنات الشمالية منذ تشرين الأول 2023، سقطت في نحو 1031 موقعاً»، فيما اشتعلت 200 ألف دونم من الأراضي الزراعية. في حين أطلق حزب الله «ما معدّله 150 صاروخاً يومياً على المستوطنات الشمالية، خلال الأسابيع الأخيرة».

وفي غضون ذلك، يستمرّ الغطاء والدعم الأميركي للعدوان الإسرائيلي، وأعلن البيت الأبيض، أمس، إن «واشنطن تواصل إجراء محادثات مع إسرائيل بشأن عملياتها في لبنان»، وإن «لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ونعتقد أن العملية التي تشنها في لبنان محددة». وأشار المتحدث باسم البيت الأبيض الى أن «الحل الدبلوماسي هو السبيل الأفضل للمضيّ قدماً من أجل إعادة المدنيين لديارهم على جانبي الحدود». فيما عبّر «البنتاغون» عن «تطلّعه إلى عدم انزلاق الاوضاع في لبنان، ونأمل إيجاد حل دبلوماسي». في حين رأى أن «عملية إسرائيل في لبنان محدودة وتهدف الى القضاء على بنية حزب الله التحتية».

(الأخبار)



(مروان بو حيدر)

اسرائيل تمهد لقرار جديد بدل القرار 1701
قصف يسبق طلب سحب اليونيفل عن الحدود

يبدو ان العدو الاسرائيلي يمهد بالنار لمبادرة اميركية تستهدف تعديلاً جذرياً لعمل القوات الدولية في جنوب لبنان. ومع تزايد الحديث عن مساع لتعديل القرار 1701، تبدو اسرائيل مستعجلة لإبعاد القوات الدولية نهائياً عن لبنان، تمهيدا لتمرير مشروع بإحلال قوات متعددة الجنسية مكانها.

وعلمت «الاخبار» ان الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية اطلقت ورشة عمل دبلوماسية تهدف إلى تقديم قرار إلى مجلس الأمن يطالب بتعديل القرار 1701، يتضمن تعديلات على مهام اليونيفل ويضيف بعض البنود الخاصة بالترتيبات الأمنية في الجنوب بما يخدم المصلحة الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، قالت مصادر دبلوماسية إن «واشنطن تتصرف على أساس أن القرار 1701 أصبح وراءنا، وهي تضغط لتعديله أو تقديم مسودة قرار جديد يتحدث عن قوات متعددة الجنسية لنشرها على طول الحدود البرية للبنان مع فلسطين المحتلة وربما سوريا أيضاً»، لافتة إلى أن استهداف اليونيفيل هو «جزء من المشروع الجديد المحضر للبنان والذي قد يصدر تحت بند الفصل السابع».

وكان العدو الصهيوني وجه أمس رسالة واضحة إلى كل الدول المشاركة في قوات الطوارئ الدولية «اليونيفل» بأنه لا يأبه بأي طرف، عبر تعرضه المباشر والمتعمد لمقرها الرئيسي في الناقورة، مطلقا النار عمداً على كاميرات الأمن التابعة لها وتعطيلها، قبل ان يطلب مندوب كيان الاحتلال في الأمم المتحدة من هذه القوات الانسحاب الى مسافة خمسة كيلومترات بعيداً عن الحدود داخل لبنان.

وقالت قيادة «اليونيفيل» "ن «اثنين من عناصرها بقذيفة دبابة إسرائيلية استهدفت برج المراقبة في مقر القوة»، لافتة إلى أن مقرها في جنوب لبنان والمواقع القريبة منه «تتعرض لقصف متكرر». وذكرت متحدثة باسم اليونيفيل أن الجنديين المصابين إندونيسيان. كما اعلنت قيادة القوة أن «الجنود الإسرائيليين استهدفوا موقعاً آخر للأمم المتحدة في رأس الناقورة، حيث أصابوا مدخل الموقع الذي كان يحتمي فيه جنود حفظ السلام، وألحقوا أضراراً بالآليات ونظام الاتصالات». واتت الاعتداءات بعد يوم واحد من تقارير رفعتها قيادة «اليونيفيل» الى الأمم المتحدة شكت فيها من التجاوزات الإسرائيلية، وسط انتشار معلومات عن بدء بعض الدول التحضير لسحب جنودها من جنوب لبنان، مما يؤكد الرغبة الإسرائيلية في إخراج اليونيفيل من الجنوب نهائياً.

وأثار الإعتداء الإسرائيلي غضب الدول الأوروبية، وقال وزير الدفاع الإيطالي، غويدو كروسيتو، إنه «أمر لا يُمكن التسامح معه"، مشيراً إلى أنّه تواصل مع وزير الدفاع الإسرائيليّ يوآف غالانت صباحًا ليبلغه بقلقه ويذكره بأن «مثل هذه الأفعال بالقرب من القواعد الإيطاليّة في جنوب لبنان غير مقبولة بالنسبة له وللحكومة الإيطاليّة». كما أعلنت وزارة الدفاع الفرنسيّة أن «باريس وروما ستسعيان لعقد اجتماع للدول المساهمة في قوات اليونيفيل لمناقشة الحادث».

(علي حلاسيلو)



من جهته، أدان مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل «استهداف إسرائيل غير المبرّر لليونيفيل»، اعتبر قصف إسرائيل قوات حفظ السلام «تجاوزاً آخر خطيراً في لبنان». كذلك، أدانت الخارجية الإسبانية «إطلاق القوات الإسرائيلية النار على مقر لقوة أممية في الناقورة، جنوب لبنان». أما رئيس الوزراء الإيرلندي سيمون هاريس فقال إنه «لا يمكن التسامح مع إطلاق النار على قوات حفظ السلام أو قبوله». وأضاف «نشعر بقلق عميق بشأن إطلاق القوات الإسرائيلية النار على مواقع اليونيفيل».

وكان المتحدث باسم قوات «اليونيفيل» أندريا تينينتي قال إنّ «عمليات الاستهداف على الأرجح كانت مقصودة»، مضيفاً انه على الرغم من ذلك «قررنا أن نبقى في مواقعنا إلى أن يقرر مجلس الأمن غير ذلك». واعتبر أن «الوضع حاليًا يحتاج إلى مناقشة في الأمم المتحدة».

وفي ظل الحادثة، تعتزم باريس وروما عقد اجتماع للدول الأوروبية المساهمة في قوات اليونيفيل، وفقاً لوكالة «فرانس برس» نقلاً عن وزارة الجيوش الفرنسية. وسينعقد الاجتماع عبر تقنية الفيديو الأسبوع المقبل، بعد تحديد موعده في اتصال هاتفي بين وزير الجيوش الفرنسي سيباستيان لوكورنو ووزير الدفاع الإيطالي غويدو كروسيتو. تجدر الإشارة إلى أن الدول الأوروبية المساهمة في قوات اليونيفيل تشمل إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، وإيرلندا.

(الأخبار)

على الغلاف

المعارضة ولقاء معراب: نرفض تسليم القيادة لجعجع

ميسم رزق

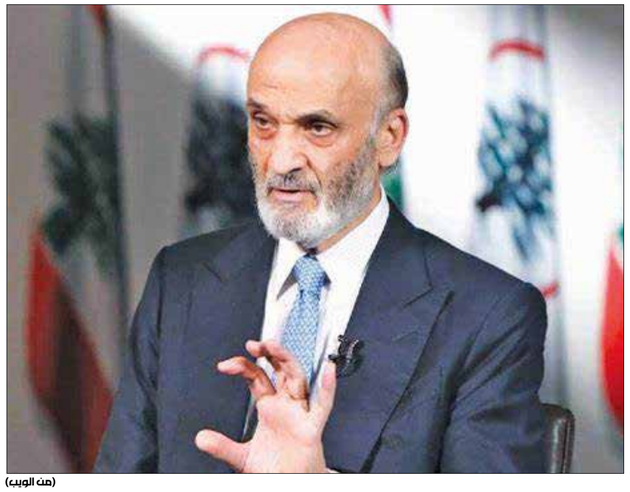
ليس هناك التباس أو أدنى شك في ما يقوم به رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع لجهة محاولته تزعم الفريق المعارض للمقاومة، مع تجاوز الامر فكرة الخلاف مع فريق لبناني حول امور سياسية داخلية، الى حدّ التورط في محاولة اميركية (اسرائيلية) لعزل شريحة واسعة من اللبنانيين، والدفع إلى خطوات متهوّرة بناء على الاعتقاد بأن حزب الله قد هُزم.

سنة الولايات المتحدة يحضرون نيابة عن كل المسلمين، والخطاب يستهدف الدعوة الى تطبيق القرار 1559 وانتخاب رئيس «سيادي»

ومع ذلك، لا يبدو ان جعجع نجح في كسر عزلته بعدما أظهرت الاتصالات ان أحداً في فريق المعارضة يقبل بتسيّده زعيماً لها، سيما أن هؤلاء يلاحظون انه مستعجل لـ «تقريش» العدوان الإسرائيلي داخلياً، بعدما كان أول «البشريين»، منذ أشهر، بالحرب الإسرائيلية التي «ستدمر حزب الله»، وهو يقول اليوم إن الامر بدأ يتحقق مع اغتيال قادته وعلى رأسهم الأمين العام لحزب الله السيد الشهيد حسن نصر الله.

لكن استعجال جعجع لا يبدو أنه ناجم عن فعل ذاتي الآن، بل يبدو مضطراً للقيام بما هو مطلوب منه، او ما هو مرسوم له من دور في عملية التغيير السياسي في لبنان. وبناء عليه، جاءت دعوة حزب «القوات» إلى «مؤتمر وطني جامع» يعقد في معراب غداً. وقالت مصادر «القوات» ان المؤتمر «يهدف إلى رسم خريطة طريق لإنقاذ لبنان من الكارثة التي وصلت إليها البلاد بسبب إدخالها في حرب لا طائل منها، ولوضع حدٍّ لمعاناة اللبنانيين الذين يعانون من القتل والتهجير»، مع التأكيد على «تنفيذ القرارات الدولية، وخصوصاً القرارين 1559 و1701». وكشفت المصادر أن «الحاضرين سيلقون كلمات قبل أن يُعطى الكلام لجعجع لرسم خريطة طريق لإنقاذ البلد، منطلقاً من الدعوة الى تنفيذ فوري للقرارين 1701 و1559، والعمل على انتخاب رئيس يمثل الفريق السيادي في اسرع وقت، مع الدعوة الى احتضان النازحين»!

وبخلاف ما تروج له مصادر القوات عن «استجابة من كلّ قوى المعارضة الوطنية للمشاركة»، تبيّن من مواقف عدد من الشخصيات ان المؤتمر سيكون نسخة مكررة عن مؤتمر معراب الذي انعقد في نيسان الماضي، وشهد مقاطعة سنية وشيعية ودرزية واسعة، ولم ينجح في إظهار الصورة المرسومة له. وحتى ليل امس، لم يكن حزب «الكتائب» قد حسم موقفه، بينما اعلن النائب بلال الحشيمي رفضه تلبية الدعوة لأنه «لا أفضّل الجلوس في هذه المرحلة إلى طاولة واحدة مع أصحاب مشروع الفيدرالية أو أصحاب منطق ما بيشبهونا»، مع تأكيده انه لا يعارض موقف القوات من الحرب.


(حنّ الويب)

وفيما لم يتلقَّ النواب حليمة قعقور وملحم خلف وابراهيم منيمنة والياس جرادة وفراس حمدان وبولا يعقوبيان دعوة لحضور المؤتمر، أشارت مصادر في فريق المعارضة إلى أن بعض الشخصيات التي حضرت المؤتمر الماضي لن تشارك في لقاء الغد، وإلى أن هناك خلافاً حول مكان الإجتماع و«نقزة» من رغبة القوات في تصدّر المشهد. وعلمت «الأخبار» أن كتلة «تحالف التغيير» التي تضمّ النواب مارك ضو ووضاح الصادق وميشال الدويهي مترددة كثيراً في المشاركة، علماً ان الصادق هو الأكثر حماسة. كما سيقاطع المؤتمر المنسق السابق للأمانة العامة لفريق 14 آذار فارس سعيد. فيما يستعد نواب كتلتَي «الاعتدال» و«لبنان الجديد» لإبلاغ القوات الاعتذار، علماً ان الكتلتين تضمان غالبيّة النواب الستة المستقلّين، من بينهم أحمد الخير ووليد البعريني ومحمد سليمان وعبد العزيز الصمد ونبيل بدر. وعلمت «الأخبار» أن اجتماعاً سيعقده هؤلاء النواب خلال الساعات المقبلة لإعلان الموقف رسمياً، فيما يؤكد بعضهم «أنّه ليس بإمكاننا المضي قدماً في السقف العالي الذي يطرحه جعجع، خصوصاً في مسألة تطبيق القرار 1559». ويقول أصحاب هذا الرأي «إننا لا نستطيع اليوم طرح تطبيق القرار الدولي، فيما الدّماء على الأرض والناس في الشوارع»، مشدّدين على أنّ «المطالبة بنزع هذا السلاح في هذا الظرف بالتحديد هو أشبه بطعنة في الظهر، وهو يعني الذهاب إلى مواجهة طائفة بأكملها تقدّم الدّماء والتضحيات، وهو ما لا نُريده». ولذلك، كما جرت العادة، فإن المظلة السنية سيؤمّنها الثلاثي فؤاد مخزومي وأشرف ريفي ووضّاح الصادق.

مجزرة جديدة في حي الكرك: للمرة الثالثة شهداء لا مستودعات أسلحة

عند الثالثة من عصر أمس، علت سحابة دخان غطّت سماء منطقة زحلة. للوهلة الأولى، لم يكن معلوماً أي حيّ أصابت الغارة التي حدثت على دفعتين، فكلّ ما قيل في اللحظات الأولى أنها زحلة المدينة، خصوصاً أنها كانت أقرب إلى الطريق العام. ما هي إلا دقائق، حتى جاء الخبر اليقين: انهيار مبنى سكني في حي الكرك، وعقب دقائق، صار المبنى اثنين ومن ثم استقرّ العدد على ثلاثة مبانٍ خلف مجمّع «الحمرا بلازا». وقد تعرّضت هذه المباني لغارتين، الأولى من مسيّرة، قبل أن يغير الطيران الحربي بفارق زمني لا يتعدى الدقيقة.

وهذه المرّة الثالثة التي يقصف فيها العدو الحي، والمرّة الثالثة أيضاً التي تحدث فيها مجزرة لم ينته إحصاء أعداد الضحايا فيها، إذ إن آخر الأرقام التي تواترت من هناك هو 9 شهداء و17 جريحاً، فيما بقيت فرق الدفاع المدني تعمل حتى وقت متأخر أمس في محاولة العثور على ناجين.

وكما في المرات السابقة، جاءت الغارات مباغتة بلا إنذار مسبق على عكس ما يحدث في غالبية الجولات التي كانت ترافق ضرب المباني في الضاحية. ولئن كانت التبريرات التي يطلقها العدو في كل مرة يضرب فيها مباني سكنية بأنها تحوي مخازن أسلحة، إلا أن «ما رأيناه بالعين المجرّدة أنها مبانٍ سكنية تؤوي لاجئين ولم نر أي شيء خارجاً عن المألوف بين الركام»، يقول بعض الذين عاينوا المكان. ما حدث في الكرك كان «جريمة»، يقول هؤلاء، فيما يوصّف آخرون الوضع بالكارثي والمأساوي، إذ إن معظم من هم تحت الركام «عائلات وغالبيتهم نساء وأطفال». ويروي أشخاص ممن حضروا مبكراً إلى مكان التفجير بأن المشهد كان أشبه «بيوم القيامة، صراخ خارج المبنى وصرخات من داخله من بين الركام ومسعفون وناس عاديون يعملون كل ما في وسعهم لتأمين خروج من بقوا على قيد الحياة، الكلّ كان يعمل بما يملك». وجرت في الساعات الأولى أكثر من عملية إنقاذ، خصوصاً أن «المباني التي سقطت لم تطبق كلياً ولم تتسبب الغارة بحفرة كبيرة».

(الأخبار)

المجمع السكني المستهدف في حي الكرك في زحلة (حسام ناصر الدين)



فخ الترسيم البحري طمأن حزب الله العودة الى 1559 شرط إسرائيلي

لا شك في أن يوميات الحرب تسحب معها كل نقاش سابق ومستقبلي حول ما حدث وما يمكن ان يحصل. لكن وقائع ومعلومات تعيد رسم المشهد الذي أوصل الى الحرب الحالية والشروط الموضوعة لوقفها

هيام القصيفي

في موازاة الكلام عن اقتراحات لوقف النار، وعن مسلسل الحرب الإسرائيلية على لبنان، يكمن جوهر النقاش الاوروبي، والفرنسي تحديداً، مع اسرائيل، فيما لا تزال المعلومات المتداولة تتحدث عن مرحلة ما قبل بدء التصعيد الاسرائيلي عبر مسلسل الاغتيالات والضربات الجوية على الجنوب والضاحية الجنوبية والبقاع.

وتركز مجموعة معلومات حول فكرة أساسية تتعلق بمرحلة ما قبل 7 تشرين، وتحديداً مع مفاوضات الترسيم البحري، ليصبح النقاش متقدماً حول الهدف الذي من اجله عقد هذا الاتفاق، وما اذا كان الهدف منه طمأنة حزب الله الى نوايا اسرائيل تجاهه، وليس الوصول الى الاتفاق في حد ذاته. فمع كل حدث عسكري على هذا المستوى من الخطورة والتداعيات التي ترسم وجهاً جديداً للصراع في المنطقة، يصبح من الضروري استعادة تلك المرحلة التي شهدها لبنان تحت سقف الضغط الخارجي والمزايدات الداخلية بين القوى السياسية الرئيسية لتوقيع الاتفاق الذي يتحمل مسؤوليته من ساهم في الوصول اليه. حينها، عمل الوسيط الاميركي بقوة على انجاز هذا الاتفاق، ولم تكن باريس، لضرورات مختلفة، بعيدة عن العمل بدورها لتسهيله. لكن التنافس كذلك بين القوى السياسية التي سعى كل منها الى تبني مرجعية صياغة الاتفاق، ادى إلى وضع الجميع أمام تحقيق إنجاز «بلد نفطي» لم يحقق للبنان اي ايجابية، بل ان ما يحصل اليوم يعيد نبش أوراق تلك المرحلة في فهم خلفياتها، والدور الذي لعبه الموفد الاميركي عاموس هوكشتين وبعض من روّج للتسوية التي أدّت الى تراخٍ سياسي واضح في التقاط الغاية الأبعد من الاتفاق النفطي.

الى ما قبل الايام التي سبقت اغتيال الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، كانت ثمة معلومات تتحدث عن ان التهدئة الاسرائيلية المضبوطة تحت سقف التصعيد مع حزب الله مردّها اتفاق الترسيم البحري، وأن اسرائيل وحزب الله لا يزالان يتعاملان معه على انه قائم، بدليل عدم المسّ بالمنطقة التي يشملها الاتفاق. لكن مع تدحرج الاوضاع الى الحد الذي وصلت إليه حالياً، يصبح السؤال معكوساً في البحث عن خلفيات ما حصل قبل سنتين تماماً من الآن. المؤكّد أن اسرائيل لم تكن تتوقع حدث 7 تشرين، لكن المؤكّد أيضاً ان عامل الاطمئنان الذي خلقه الترسيم البحري لدى حزب الله والمزيدات الداخلية التي سحبته ووضعته امام تحدي الاتهام بانه فتح باباً للتسوية مع اسرائيل، ساهم كذلك في قراءة المتغيرات التي كان سيقبل عليها، لأن حجم الاطمئنان الذي خلقه الاتفاق برعاية أميركية وفرنسية، والتعامل معه على انه خطوة نحو التسوية الاقليمية، اشاع جواً من الثقة بأن مستقبل حزب الله في المعادلة الاقليمية مضمون. ومن هذا الاتفاق والغاية منه، يمكن الانطلاق مجدداً نحو مستقبل لترتيب او تسوية تضمن وقف الحرب. وبعد كل ما حصل من انقلاب عسكري وسياسي، لم تتم قراءته بعد بواقعية تحت ضغط العمليات العسكرية، يصبح للنقاش حول المفاوضات لوقف الحرب معنى آخر في ضوء ما يُطرح. فما كشفه النقاش الفرنسي مع اسرائيل لوقف اطلاق النار، يتعدى لازمة التمسك بالقرارات الدولية، بل بتحديد شرط العودة الى ما لا يقل عن تنفيذ كامل للقرار 1559. صحيح ان فرنسا ليست الوسيط المعتمد من جانب اسرائيل للتوصل الى وقف للنار، الا انها لا تزال تحاول العمل معها على تحقيق تهدئة، انطلاقاً من اعتبارات تتعلق بموقفها عموماً من لبنان وبوضع قواتها المشاركة في القوات الدولية. لكن جلّ ما سمعته صار مشروطاً بما يتعدى القرار 1701 باشواط. وما بدأت اسرائيل تضعه كبند أساسي للتجاوب مع اي مقترح، هو العودة الى القرار الذي صدر في ايلول عام 2004. ورغم ان القرار وارد في صلب القرار1701، الا انه ظل يثير حساسيات منذ صدوره قبل عشرين عاماً، في ظروف معقّدة بإبان الوجود السوري، وما تبعه من تطورات سبقت وتلت اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ودعوته الى حل جميع الميليشيات وسحب سلاحها. علماً انه شكّل اول مادة للنقاش قبل حرب تموز في اول طاولة للحوار، حضرها السيد نصرالله، والتي انعقدت عام 2006، وانبثق منها موضوع الاستراتيجية الدفاعية وما حصل حولها من إشكالات استمرت الى اليوم.

بالنسبة إلى إسرائيل انتهت مفاعيل الـ 1701 بانتفاء الظروف التي استوجبت صدوره

وبحسب المعلومات، يأخذ التمسك الاسرائيلي اليوم بالقرار المذكور، حيزاً اساسياً من النقاشات، لأنه يرسم بالنسبة اليها خريطة طريق تتعدى 1701 الذي انتهت مفاعيله بالنسبة اليها بانتفاء ظروفه التي استوجبت حينها صدوره، ويضاف الى الواقع العسكري الذي تعتبر انها فرضته جنوباً، ما يؤدي في نهاية المطاف الى تطبيع الوضع الميداني والسياسي في لبنان بطبيعة الحال.

أوهام العدوان وسرابه

نجيب نصرالله

بالتزامن مع العدوان الأميركي - الإسرائيلي المفتوح على فلسطين ولبنان... ثمة ما يعتمل في الأوكار والجحور اللبنانية العفنة. ففي هذه الأوكار والجحور ثمة لصوص وقتلة وسماسرة يتهيأون للخروج بوه الفرصة السانحة التي يمكن للعدوان أن يوفرها.

وبالتزامن أيضاً مع العدوان، وعلى إيقاعه الإبادي، ثمة في لبنان والمنطقة من يستعجل الحصاد. حصاد ما تم زرعه على مدار أكثر من عقدين من اختراقات أمنية وسياسية وثقافية، أو أحقاد ومحاولات فتنة وتسميم وعي. وإذا كان استعجال العدو الأميركي وأدواته العربية واللبنانية المباشرة مفهوماً، أو متوقعاً، فإن المستغرب والمستهجن بعض الشيء، هو تطوع ومشاركة «لبنانيين» لا يملكون من هويتهم المزعومة غير الأوراق الرسمية، ولم يتعلموا من ماضي الرهانات الخاسرة. ولعل ما يدفع بهؤلاء إلى الاستعجال وتكرار رهانات آبائهم وأمهاتهم الفاشلة هو ظنهم أن الوقت هو وقت القطاف الموعود الذي تأخر، غافلين عن حقيقة أن معركة المقاومة الفعلية ذات الأبعاد التأسيسية، حتى لا نقول القيامية، لم تبدأ بعد. وهي حين تبدأ فإن نيرانها ستطال، إضافة إلى ضباط العدو وجنوده، من يجب أن تطاله من عملاء وخونة وسماسرة أوطان وقوادي سياسة ومرتزقة ثقافة. وغافلين أيضاً أن دون الوصول إلى ما يرغب به أسيادهم أهوالاً وأهوالاً لم يصلهم منها بعد إلا المقدمات. فالمقاومة التي حررت الأرض وحمتها بالدم والدموع، قوية وقوية جداً، بل وأقوى مما يمكن للعقل أن يتصوره، وقواها لم تتأثر برغم قوة الضربات وقساوتها وعمق الجراح واتساعها، وهي لم تفرج حتى اللحظة عن مفاجآتها وهي كثيرة وكثيرة جداً. وهي أيضاً لن تسمح لا لهم، وهم مجرد أقزام وسيبقون كذلك مهما تطاولوا، ولا لأسيادهم في واشنطن ولندن وباريس وتل أبيب، ولا لمن ينوب عن هؤلاء الأسياد في الرياض وأبو ظبي والقاهرة... بتحقيق ما يصبون إليه مهما بلغت الأثمان. كما أنها لم ولن تسمح لهؤلاء، سواء مجتمعين أو متفرقين، بالمسّ بقرارها الحاسم في التصدي للعدوان وردعه مرة جديدة وربما إلى الأبد، ومنعه من تحقيق أي هدف من أهدافه، ومواصلة تكبيده للخسائر التي لن توفر كل ما من شأنه تلقينه العقاب المستحق جراء ارتكاباته في غزة ولبنان، والتي ستفرض عليه في نهاية المطاف التسليم بالهزيمة والفشل والعجز عن البقاء والديمومة.

إنها الأوهام القديمة وقد تجددت. ولأنها كذلك فمصيرها لن يكون أفضل من مصير الأوهام السابقة التي جرى تبديدها كأثر بعد عين. لذلك ربما وجب التنبيه والقول لمن تسوّل له نفسه العبث بمقدسات المقاومة وشعبها أن يحذر مما ينتظره إن هو أوغل في محاولة ملاقاة العدوان، لا لأن العقاب سيكون هذه المرة قاسياً فحسب، بل لأن من شأن تصديقهم للأوهام أن يجعلهم يندمون ندماً لا سابق له ولا مثيل. كما عليهم أن يعلموا أن حصادهم الوحيد الممكن والمتاح لن يكون غير العاصفة. فريح العدوان الجاري في لبنان وفلسطين لن تنتج عنها إلا عاصفة عاتية لن يكون ممكناً قياس سرعتها ولا قوتها، لأنها ستكون من القوة بما يجعلها تقتلع كل ما نما من زرع فاسد ومسموم.

في السياق نفسه، وعلى نحو مثير للهزء لا أكثر، ثمة من يرتكب كلاماً لا معنى له ولا سياق إلا سياق التناغم مع العدوان ومحاولة ملاقاته والبناء عليه باتجاه استعادة دور فات أو ابتناء وظيفة رخيصة من الوظائف التي اختص الاستعمار بتوفيرها للأنذال والمرتزقة. فالوظيفة المرجوّة ستبقى كما هي في الواقع بلا أي قيمة مهما استفحل العدوان وتعاظمت الجرائم. ولهذا البعض المتعجل، يجب أن يقال له إن أفضل ما يمكن له عمله هو التعقل والتسليم الكامل أسوة بتسليم مشغّليه في العواصم المعادية بحقيقة أن المقاومة قوية وقوية جداً، وبما يؤهلها لأن تصون المعادلات وأن تعززها وصولاً إلى يوم التحرير الكامل والشامل للأرض العربية المحتلة.

وبانتظار المفاجآت، فإن الواقع هو كذلك، وكل ما يخالفه لا يعدو أن يكون سراباً بسراب.

على الغلاف

هل القرار 1701 لمصلحة لبنان فعلاً؟

لونا فرحات *

صدر القرار 1701 عن مجلس الأمن في 11 آب 2006 بهدف انهاء الحرب بين العدو الإسرائيلي والمقاومة الاسلامية في لبنان، ونص على احترام الجانبين للخط الأزرق، و«اتخاذ ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال القتالية، والتنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين 1559 (2004) و1680 (2006)»، وإنشاء منطقة بين «الخط الأزرق» ونهر الليطاني "خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة، بخلاف ما يخص حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان".

من يضمن التزام إسرائيل؟

تعتبر أطراف سياسية عدة القرار 1701 لمصلحة لبنان ومفتاحاً للسلام في المنطقة. لكن اللافت أن

> **لتطبيق القرار 1701 بما يخدم مصلحة لبنان يتعين إقامة منطقة منزوعة السلاح داخل الاراضي الفلسطينية ايضاً**

إسرائيل أيضاً تطالب بتنفيذه، وهذه سابقة في تاريخ الكيان المؤقت الذي لم يطبّق أي قرار أممي منذ عام 1948. فالقرار، إذا طُبّق كما هو، سيكون بالتأكيد لمصلحة إسرائيل. إذ إن الكيان الصهيوني يسعى إلى نزع السلاح المقاوم وجعل المنطقة الحدودية خالية من أي وجود للمقاومة. في الوقت نفسه، خلت بنود القرار من أي آليات محدّدة لمنع أي انتهاك من قبل العدو الإسرائيلي. والسؤال هنا: إذا واصلت إسرائيل خرق الخط الأزرق وتوغلت في المناطق الحدودية، من سيضمن سلامة القرى اللبنانية المتاخمة لحدود فلسطين المحتلة؟

ضمانات التنفيذ الكامله

من الثابت أن مجلس الامن لن يستطيع تعديل القرار ليصبح تحت الفصل السابع، نظراً إلى وجود دول لديها حق الفيتو. فما هي الضمانات المتوافرة بيد الدولة اللبنانية لتطبيق القرار بما يضمن مصلحة لبنان وحمايته من أي اعتداءات إسرائيلية مستقبلية؟

لذلك، لتطبيق القرار 1701 على نحو يخدم مصلحة لبنان واستعادة سيادته الكاملة على اراضيه، ينبغي:

أولاً، تسليح الجيش اللبناني تسليحاً مناسباً لحماية الحدود الجنوبية في مواجهة اي خروقات إسرائيلية. إذ لا يكفي أن يتلقى الجيش معونات وهبات من الدول المختلفة، بل ينبغي أن تخصص له ميزانية استثنائية للقيام بواجبه الوطني في وجه العدو الصهيوني.

وعلى الحكومة اللبنانية أن تمارس سيادتها وحقها في الدفاع المشروع عن لبنان، بتجهيز الجيش وتزويده بأسلحة وذخائر دفاعية تتناسب مع حجم التهديدات الإسرائيلية العدوانية.

(علي حشيشو)



ثانياً، إقامة منطقة منزوعة السلاح متاخمة للحدود اللبنانية تتراجع فيها إسرائيل عدة كيلومترات لانشاء منطقة منزوعة السلاح مساوية للمنطقة المنزوعة السلاح على الجانب اللبناني، وأن تنتشر قوات اليونيفيل على جانبي الحدود لرصد اية انتهاكات من جانب العدو الإسرائيلي. إذ لا يمكن أن تُفرض منطقة منزوعة السلاح على جانب واحد من دون أن يُطلب من الطرف الآخر الامر نفسه.

ثالثاً، استرجاع الأراضي اللبنانية المحتلة، والتي تضم القرى السبع (ابل القمح، تربيخا، صلحا، قدس، هونين، المالكية والنبي هوشع)، والنقاط الـ 13 التي تحفظ عليها لبنان لدى ترسيم الخط الأزرق عام 2000، وتقدر مساحتها بأكثر من 485 الف متر مربع، إضافة إلى مزارع شبعا وتلال كفرشوبا.

هل يحمي القرار من الاستيطان؟

جنوب لبنان، بحسب سردية العدو التوراتية المحرفة، يمثل شمال الجليل. وقد أطلق الصهاينة الإسرائيليون حركة تهدف إلى الاستيطان في جنوب لبنان كجزء من "إسرائيل الكبرى". وحظيت هذه الدعوات بدعم أعضاء في الكنيست وبادرت شركات استثمارية بالإعلان عن مشاريع للاستيطان في جنوب لبنان. وخطورة هذا الطرح أن خطط الاستيطان في الضفة الغربية بدت قبل 50 عاماً غريبة، إلا أنها تحققت رغم اتفاقات أوسلو والدعوات المتكررة لإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967، ورغم مخالفتها للقانون الدولي وتنديد الأمم المتحدة. لذلك، لا ينبغي استغراب ما تطرحه الحركات الاستيطانية نفسها في شمال الجليل الشمالي (جنوب لبنان)، والذي قد يتحول إلى واقع يوما ما. فهل القرار 1701 قادر على حماية الجنوب اللبناني من الاستيطان الصهيوني؟ سؤال يوجه لمن يريد نزع سلاح المقاومة.

* أستاذة في القانون الدولي

الإبحار نحو قبرص يتراجع... لمصلحة تركيا

رضا صوايا

شكّل الإبحار نحو قبرص حلاً بديلاً لكثر من الساعين إلى مغادرة لبنان، مع تصاعد المخاوف من إقدام العدو الإسرائيلي على فرض حصار جوي وبحري بعد انتهاء الدول الأجنبية من إجلاء رعاياها.

بسرعة قياسية، نشط قطاع اليخوت والإبحار نحو قبرص مع طلب متزايد للراغبين بمغادرة الأراضي اللبنانية، خصوصاً بعد إعلان شركات الطيران العالمية وقف رحلاتها من مطار بيروت وإليه. الضغط الكبير والعدد المحدود لليخوت القادرة على السفر، إضافة إلى حالات الاستغلال والسمسرات المحمية من بعض النافذين، أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير، من حوالى 1000 - 12000 دولار مع بداية تطور الأحداث العسكرية، إلى 1500 دولار منذ حوالى أسبوع، وصولاً 2000 دولار.

وقال الخبير البحري جهاد حرش، وهو مالك لأحد اليخوت الناشطة على خط قبرص، إن «الرحلات باغلبها تنطلق من مارينا ضبيه نحو أيا نابا، النقطة الأقرب في قبرص إلى لبنان. وتستغرق الرحلة من 5 الى 6 ساعات بحسب حجم اليخت وسرعته».

وأضاف أن «90% من اليخوت في لبنان مملوكة من أفراد. ومن يملك يختاً مرخصاً وحائزاً على رخصة سلامة إبحار هو من استفاد مع تدفق الطلب»، مشيراً إلى أن «بعض أصحاب اليخوت فضّلوا العمل شخصياً على الخط، وهناك من أجّر يخته لقبطان أو لشركات مقابل مبلغ شهري أو نسبة معينة تتراوح بين 20% و30% عن كل رحلة».

(مروان بو حيدر)



وأوضح حرش أن كلفة الرحلة ليخت يتسع لـ10 أشخاص تتضمن 2000 دولار كلفة مازوت، وبين 1000 و1500 دولار للقبطان (كانت أجرة القبطان قبل الأزمة 500 دولار)، و1000 دولار للأمن العام (100 دولار عن كل راكب)، و800 يورو للسلطات القبرصية (80 يورو عن كل راكب)، و700 – 800 دولار لمخلصي المعاملات في لبنان وقبرص، وبين 2000 و2500 دولار لصاحب اليخت عن كل رحلة، ليتبقى بين 6000 و7000 دولار للشركة المستأجرة». ولفت إلى أن الطلب الكبير في لبنان ساهم في رفع الأسعار حتى في قبرص، حيث ارتفعت أجرة ركن اليخت وأسعار الفيول في الجزيرة.

وتفيد معلومات «الأخبار» أن بعض السماسرة والنافذين حاولوا عرقلة العديد من الرحلات البحرية بعدما تراجعت أرباحهم من العملية. ووفق المعطيات، فإن عدداً من الشركات والسماسرة تعاقدوا مع بعض أصحاب اليخوت لتأمين الزبائن مقابل نسبة معينة. ومع بداية الهجمة على السفر، كانت الأرباح مجزية كون عدد اليخوت الجاهزة كان محدوداً. ومع اتساع الطلب ودخول عدد من أصحاب اليخوت ولاعبين جدد على الخط، تراجعت الأرباح، فجرت محاولات لعرقلة بعض الرحلات وتأخير بعضها بذرائع وحجج قانونية، ما ساهم في زيادة الضغط ورفع الأسعار أكثر.

وأشار حرش إلى أن الطلب على السفر بحراً نحو قبرص تراجع بشكل كبير، بعدما زادت الـ MEA عدد رحلاتها، ومع دخول الرحلات البحرية نحو تركيا على الخط بكلفة أقل بكثير. إذ إن باخرة تعمل منذ سنوات بين مرفأ طرابلس وتركيا، وتتسع لحوالى 300 إلى 400 شخص، وتتقاضى 250 دولاراً عن كل راكب.

وزارة التربية تجمع «داتا» النازحين بلا خطة

فاتن الحاج

بعد رفض مديرين كثيرين التجاوب مع وزارة التربية في مشروع جمع «الداتا» عن خريطة تمركز تلامذة المدارس الرسمية في مراكز الإيواء ومنازل الأقارب والأصدقاء، وجهت الوزارة، أمس، نداء إلى أهالي التلامذة تطلب منهم التواصل مع إدارة المدرسة الأساسية لولدهم، لتحديث معلومات التلميذ والإبلاغ عن مكان وجوده راهناً، تحت عنوان توفير الاحتياجات التعليمية من بطاقة انترنت مجانية، او إيجاد مركز تعليمي بتناسب ووضعهم الحالي.

وفيما يتداول الأساتذة والطلاب في صعوبة تطبيق هذا المشروع ويجدونه أقرب إلى «التنظير» و«الضبابية»، تواصلت «الأخبار» مع المكتب الإعلامي للوزارة للوقوف على الهدف من المشروع ومدى قدرة الأهل على التواصل مع مدرسة أولادهم في ظل النزوح والوضع الشائك للنازحين، فكان الجواب أن الوزارة تسعى إلى استنفاد كل الوسائل لعدم خسارة التلامذة في المدارس الرسمية والخاصة عامهم الدراسي رغم كل الصعوبات. وأشار المكتب إلى أن التواصل مع الإدارات ممكن، بما أن أكثرية الأهل موجودون في مجموعات على «واتساب» ولديهم تواصل مع المدير بشكل أو بآخر، لافتاً إلى أن الوصول إلى التلامذة النازحين في المدارس أسهل من المنازل بوجود الجمعيات التي تعمل فيها. وفيما لم ينف المكتب التحديات التي يمكن أن تواجه هذا العمل في ظل «الحرب الكبيرة»، قال إن الجهود ستتواصل لبلوغ أكبر عدد ممكن من المتعلمين، موضحاً أن وزارة التربية قد تستعير المدارس الخاصة ليلتحق بها التلامذة النازحون بعد الظهر، على أن يدرّسهم أساتذة التعليم الرسمي القاطنون بالقرب من مكان المدرسة.

لا يبدو أن هذا المشروع، بحسب مصادر الأساتذة، يندرج في خطة واضحة ومتكاملة وخصوصاً أنه طلب من الأساتذة الرسميين، في مذكرة ضبابية، أن يبدأوا دواماً إدارياً في 14 نشرين الأول الجاري، من دون معرفة بأي مدارس سيلتحقون وكيف سيسجلون الطلاب. وبما أن المطلوب مكان التلامذة النازحين بالتحديد، ثمة خشية من أن تصل الداتا، سواء عن طريق الخطأ أو بشكل مقصود إلى جهات مشبوهة، لا سيما وسط انكشاف الوضع الأمني ولكون المشروع ممولاً من الجهات المانحة وليس من الدولة اللبنانية، وما حصل في منطقة الوردانية من استهداف للنازحين خير دليل. اللافت أن مصادر الروابط تشير إلى أن هناك محاولات إيجابية من

> **المدارس الخاصة تلزم الاهل توقيع إبراء للمدرسة للسماح لاولادهم بالحضور إلى الصفوف**

الوزارة لتحديث المعلومات عن التلامذة وانقاذ العام الدراسي، وإن كان تطبيق المشروع يختلف بين منطقة وأخرى لجهة سهولة الوصول إلى التلامذة والحاقهم بالمدارس، وقد بينت الروابط المعوقات التي قد تعترض ذلك، على حد تعبير المصادر.

أما بالنسبة إلى الأهالي، فمن يضمن أن يصل هذا النداء إليهم جميعاً؟ وهل زار وزير التربية، عباس الحلبي، المدارس ومراكز الإيواء للوقوف على ظروف النازحين، وما إذا كانوا قادرين فعلاً، لا سيما على المستوى النفسي للتعلم، سواء حضورياً أو «أونلاين» باعتبار ان الجاهزية ليست «لابتوب» و«هاتفاً» فحسب؟ وهل هناك إمكانية فعلا للوصول إلى التلامذة؟ وكيف يمكن التمييز بين المناطق «الآمنة» و«غير الآمنة»؟ وإذا فرضنا أن هناك مناطق آمنة، فهل المدارس الخاصة في هذه المناطق قادرة على استيعاب جميع التلامذة النازحين؟ وهل أخذت موافقتها أصلاً؟ وإذا سلمنا جدلا أن الإحصاء نجح في بلوغ أهدافه من يتحمل تكاليف انتقال الطلاب إلى أقرب مدرسة التي قد تكون بعيدة عشرات الكيلومترات كما الهرمل ودير الأحمر مثلاً؟

وكما لم تسأل مجالس الأهل في المدارس الرسمية عن موقفها من كل هذا المشروع، كذلك الأمر في المدارس الخاصة، فلجان الأهل لم تُستشر بتفاصيل العودة إلى الصفوف سواء كانت حضورية أو «أونلاين» ولديها الكثير من الملاحظات على التعليم عن بعد الذي أثبت فشله.

وبعد الشكاوى التي تلقّاها اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة بخصوص الزام بعض المدارس توقيع إبراء للمدرسة ورفعاً للمسؤولية عنها للسماح لأولادهم بالحضور إلى صفوفهم، رأى الاتحاد أن التلميذ المسجل في المدرسة «له الحق بارتياد الصف الذي هو مسجل فيه إذا ما كانت المدرسة قد فتحت ابوابها للتعليم الحضوري من دون اي شرط آخر ومن دون ان يوقع اولياء أمره على أي مستند من أي نوع كان، ومجرد الطلب من الاهالي او لجان الاهل التوقيع على أي مستند يحملهم بصورة مباشرة او غير مباشرة مسؤولية فتح المدرسة للتعليم الحضوري أو مسؤولية ارتياد أولادهم المدرسة هو تعسف غير مقبول ويستدعي تدخل وزارة التربية فوراً والجهات المختصة لوقف هذا التعسف وفرض العقوبات اللازمة على المديرين وأصحاب المدارس المتعسفين. وطلب الاتحاد تدخل وزير التربية والمدير العام للتربية ومصلحة التعليم الخاص كل ضمن اختصاصه لاتخاذ الإجراءات اللازمة والرادعة ومنع المدارس من إلزام الاهالي او لجان الاهل توقيع اي مستند كشرط لفتح المدرسة او لدخول اي تلميذ.

(هيثم الموسوي)



«المركزي» يوسّع الاستفادة من التعميم 166

أصدر مصرف لبنان، أمس، تعميمين لا يعدّلان جذرياً في آليات التعامل بين المصارف والزبائن، وإنما يأتيان في إطار مسار بدأ مصرف لبنان يعتمده في سياق إدارة هذه الأزمة. التعميم الأول يعدّل جزئياً في سياسة السحب النقدي عبر التعميم 155 ويسعى إلى توسيع الاستفادة منها سواء بعدد المستفيدين أو بقيمة الدفع، بينما يرسم الثاني قواعد لآلية التعامل مع الشيكات بالدولار، والتي كانت المصارف ترفض تطبيقها في الفترة الماضية.

التعميمان، بحسب بيان صادر عن مصرف لبنان، نوقشا وأُقرّا في المجلس المركزي لمصرف لبنان. الأول يعدّل في التعميم 166، ليصبح بإمكان المودعين الذين أجروا عمليات تحويل لودائعهم من الليرة اللبنانية الى العملات الاجنبية بعد 2019/10/30 الاستفادة بمعزل عن قيمتها، أي أنه ألغى أحد القيود التي حدّدت في النسخة الأولى من التعميم 166 لكي يستفيد الزبون من السحب النقدي من حساباته المصرفية المحوّلة إلى العملة الأجنبية بقيمة 150 دولاراً شهرياً. وخلافاً لأي تفسيرات، فإن هذا التعديل لا يزيد قيمة الاستفادة الشهرية، بل يزيد عدد الزبائن الذين تنطبق عليهم شروط التعميم 166، أو يفتح المجال أمام زبائن يستفيدون حالياً من هذا التعميم لمزيد من الاستفادة لأشهر إضافية.

في الواقع، هذا التعميم كان مرفوضاً من المصارف في الاجتماع الأخير الذي عقد مع حاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري. يومها طرح عليهم مشروعاً تعميمين أحدهما يتعلق بتوسيع الاستفادة من التعميم 166 والثاني يتعلق بتحديد العمولات التي تتقاضاها المصارف من الزبائن ضمن سقف وحدود معينة. لكن المصارف تمكّنت من المساومة والمفاضلة بين التعميمين، فوافقت على توسيع الاستفادة من التعميم 166، مقابل تأجيل البحث في مسألة سقف العمولات التي تتقاضاها من الزبائن، ووافقت أيضاً على إصدار التعميم 712 الذي يفرض على المصارف التي أصدرت شيكات مصرفية لزبائنها، ولم يتم إيداعها أو تجييرها لزبون آخر، أن توافق على إعادة هذه الشيكات إلى حساب الزبون حتى لو تم إقفاله.

(الأخبار)

على الغلاف

حرب أميركا الشاملة

بدر الإبراهيم *

يتكرر المشهد نفسه منذ عام. يقرر نتنياهو اتخاذ خطوة تصعيدية، قد تكون من النوع الذي تحذر منه أميركا علناً، ويفعل. فيقوم الأميركيون بنفي علمهم بالأمر، ونفي انخراطهم فيه، ثم يؤكدون دعمهم لإسرائيل وحقها في الدفاع عن نفسها، ويحذرون أعداءها من الرد بتصعيد مقابل، وقد تظهر تسريبات إعلامية عن غضب إدارة بايدن من نتنياهو وتصرفاته الهوجاء، يرافقها زيادة في حجم المساعدات الأميركية لإسرائيل، وزيارات لمسؤولين أميركيين إلى الأراضي المحتلة لتنسيق الخطوة القادمة. رأينا هذا في رفح ولبنان، وفي تنفيذ اغتيالات في ضاحية بيروت الجنوبية وطهران، بما يُظهِرُ الأميركيين غير قادرين على السيطرة على نزق نتنياهو، فيما هم رعاة كل تصعيد إسرائيلي.

روايات كالتي يتم ترويجها إعلامياً، من نوع عدم علم الأميركيين بخطوات تصعيدية إسرائيلية، أو تلاعب نتنياهو بالإدارة الأميركية، بإيحائه أنه مع صفقة لوقف النار في غزة، أو مع هدنة في لبنان، ثم تنفيذ اغتيالات أو مجازر لا تقبل بها الإدارة، لم تعد ذات أهمية، لأن تصديقها أو تكذيبها لا يغير من النتيجة المتمثلة بدعم الإدارة الأميركية لإسرائيل مهما فعلت. لو كانت أميركا منزعجة حقاً من التصعيد، لاتخذت خطوات مغايرة مع إسرائيل، لكنها في الحقيقة تدفع إسرائيل إلى التصعيد بدعمها غير المحدود، وتراهن على أن تحقق إسرائيل النتيجة المطلوبة في حرب أميركا لتثبيت هيمنتها في العالم.

أرادت إدارة بايدن التركيز على مواجهة الصين، وبدا أنها انشغلت بمعركة كبيرة في منطقتنا، كما في أوكرانيا، لكن هذه المعارك ليست خارج سياق مجابهة الصين. إن تحجيم روسيا وإيران وإضعافهما يزيدان من القدرة الأميركية على حصار الصين، وإحكام السيطرة على شرق أوروبا وغرب آسيا، واستنفار الحلفاء، في المنطقتين، ويقطعان الطريق على الطموحات الصينية، وخاصة الاقتصادية منها. لتتذكر مشروع الممر الاقتصادي الذي يربط الهند بأوروبا عبر المنطقة العربية وإسرائيل. هذا المشروع أعلن عنه قبل عملية «طوفان الأقصى» بثلاثة أسابيع، وهدفه الواضح هو إقامة «سوق إبراهيمي» في المنطقة، يقطع الطريق على مشروع «طريق الحرير» الصيني، ويُثبّت حلفاً إقليمياً برعاية أميركية، ركيزته الأساسية إسرائيل المتفوقة عسكرياً وتكنولوجياً، يضمن لأميركا الهيمنة على غرب آسيا، ويفرغها لمعركتها الكبيرة جنوب شرق القارة.

أدرك الأميركيون بعد السابع من أكتوبر أن مشروعهم الاقتصادي/الأمني لن يتحقق ويستقر ويُثمر دون توجيه ضربة قاصمة إلى محور المقاومة، الذي لا يملك رؤية اقتصادية للإقليم ولكنه يسعى إلى مقاومة هيمنة أميركية سياسية واقتصادية وعسكرية في هذه المنطقة. لا تريد أميركا التورط مباشرة في حرب إقليمية كبرى، ولكنها اقتنعت بأن إعادة تأهيل إسرائيل بعد ضربة السابع من أكتوبر ضرورة لأداء المهمة نيابة عنها. تقاتل أميركا بالوكلاء، أوكرانيا وإسرائيل، مع فارق أهمية كبير لمصلحة الأخيرة في الإستراتيجية الأميركية. لكن أميركا لا تبتعد عن مسرح العمليات، فهي حاضرة بأساطيلها لتغطية الخطوات التصعيدية الإسرائيلية، وتمكين إسرائيل من إنهاء مهمتها في كل جبهة على حدة، وكسر معادلات الردع لصلحة إسرائيل، والدفاع عنها بشكل مباشر ضد هجمات إيران، فيما يعطي حذر إيران وحلفائها من التصعيد بغية تجنب حرب شاملة ومواجهة مع أميركا فرصة لإسرائيل للهيمنة على سلم التصعيد والعمل على استعادة هيبة الردع المتضررة جراء عملية «طوفان الأقصى».

الهدف الكبير لأميركا من هذه الحرب كسر هذا المحور، وعزل النظام في طهران عن أي تحالفات إقليمية، ودفعه للانكماش ثم مواجهة أزمات داخلية تطيح به. إسرائيل بدورها ترى نفسها في حرب وجود، بمعنى بقاء، وظيفية الكيان الصهيوني وقدرته على توفير الأمن لمستوطنيه، وهي بالتالي تسعى إلى القضاء على حركات المقاومة بوصفها أخطاراً إستراتيجية مهددة للكيان، وهي تالياً تفرض حرب وجود على هذه الأخيرة أيضاً. الإنجازات التكتيكية الإسرائيلية الكبيرة التي تحققت تجعل الأميركيين أكثر اقتناعاً بصوابية إعادة تأهيل إسرائيل للاعتماد عليها في حكم المنطقة، ولكنهم يعرفون أنها غير كافية إذا لم تتحول إلى منجز إستراتيجي. يبرز القلق الأميركي من اليوم التالي، حيث يريدون ترجمة سياسيّة للمنجزات التكتيكية في الساحات المختلفة، تُتوّج بإحياء مشروع الحلف الإقليمي الأميركي، وهو ما لا يساعدهم فيه نتنياهو، الذي ليس لديه رؤية لكيفية إنهاء «حماس» في غزة، أو القضاء على تهديد حزب الله لمستوطنات الشمال، دون أن يدخل في استنزاف طويل، يبدد المنجزات التكتيكية.

تشنّ أميركا حرباً تريد عبرها حسم مستقبل المنطقة عقوداً لمصلحتها، لكن النجاحات التكتيكية لا تحسم الحرب، والمزيد من التصعيد الإسرائيلي سيحصل لمحاولة الحسم. غير أن إمكانية استنزاف إسرائيل ومن خلفها أميركا كبيرة.

* كاتب عربي

مصير الحضارة المشرقية معلّق على يقظة «المثلث الذهبي»

سعد محيو *

«طوفان الأقصى»، في ذكراه السنوية الأولى، سرّع بالفعل التاريخ. لكن، أي تاريخ؟ إنه تاريخ إشهار مشروع النظام الإقليمي الجديد، الذي أُطلق عليه اسم «الممر الاقتصادي»، من الهند إلى إسرائيل مروراً ببعض دول الخليج وبمعية الأردن والمغرب والسودان، وصولاً إلى أوروبا.

دور تركيا ومصر في المشروع لَمّا يتضح بعد. وإذا ما بدا لاحقاً أنه سيضم هاتين الدولتين الإقليميتين الكبيرتين، فهما قد تحتلان المرتبة الثانية فيه بعد إسرائيل - (المركز)، والمرتبة الثالثة بعد المملكة السعودية (الممول).

قبل «الطوفان»، كان المشروع يحظى سريعاً نحو التنفيذ، عبر اتفاقات ابراهام، والصفقات الأمنية والتكنولوجية والتجارية بين إسرائيل ودول الخليج، كما عبر تحقيق الشرط الرئيسي لإسرائيل حول «حقها التاريخي» في كل فلسطين التاريخية.

ثم جاء «طوفان الأقصى»، فأوقف مؤقتاً هذه المحركات الاندماجية، وأثار الشكوك العميقة حول قدرة إسرائيل على أن تكون ليس فقط القائدة العسكرية/التكنولوجية لمشروع ممر العولمة، بل حتى أن تبقى كنزاً إستراتيجياً للهيمنة الأميركية في المشرق المتوسطي.

هذه الشكوك، مضافاً إليها إصابة مفهوم الردع الإسرائيلي بجروح وندوب مؤلمة جراء «الطوفان»، كانت عاملاً مهماً في إطلاق آلة الدمار الجنونية الإسرائيلية على مصراعيها في غزة، ثم لبنان (وربما قريباً في إيران)، «في بقية أنحاء الشرق الأوسط»، كما أعلن أخيراً وزير الدفاع الإسرائيلي.

بكلمات أوضح، قررت إسرائيل وأميركا («تسريع عجلة» تاريخ مير العولمة، عبر بدء تنفيذ الشطر المنوط بها وهو السيطرة العسكرية/التكنولوجية على كل منطقة المشرق. وهذا على ضرب، أو تصفية، او شلّ كل أذرع إيران العسكرية في فلسطين ولبنان واليمن والعراق. وقريباً على الأرجح في سوريا. وتتويج ذلك سيكون في إيران نفسها، التي قد يتم العمل إمّا على إخضاعها ووضعها في زنّارة الاحتواء، أو بدء العمل لتغيير نظامها، بدعم ضمني وعلني من القوة العسكرية الأميركية.

كيف سينفّذ عمليا هذا التوجه مع إيران؟

عبر تطبيق نظرية «الذئب البونابرتي» عليها التي وضعها الإنكليزّ خلال الحروب النابليونية في القرن التاسع عشر، والتي نصّت على أن الوسيلة المثلى للقضاء على الذئب الفرنسي، هي إجباره على التقهقر إلى داخل حدوده، حيث سيختنق بأنفاسه أو ينهش نفسه بتفجر التناقضات الداخلية.

هذه على وجه التقريب قد تكون صورة الصراع التي برزت خلال عام من الحروب بعد «طوفان الأقصى».

لكن، ما فرص نجاح هذا المشروع الأميركي-الإسرائيلي الطموح والعنيف؟ وأيضاً ما فرص التصدي له؟

سنأتي إلى هذين السؤالين بعد قليل. قبل ذلك فلنحاول معاً تلمس الغابة التاريخية-الحضارية والإستراتيجية الكثيفة التي تختفي وراء شجرة الحروب الغربية-الإسرائيلية الراهنة ضد إقليمنا المشرقي المتوسطي.

ثلاثة منعطفات كبرى

الحضارة العربية-الإسلامية، كما هو معروف، آخر عنقود سلسلة الحضارات التي شهدها المشرق المتوسطي، وهي حضارات كان بالفعل سلسلة واحدة متصلة يولد فيها الواحد من رحم الآخر، ويعكس كل منها الآخر كما شبكة «أندرا» الهندية التي تتكوّن من شبكة لآلئ تعكس كل لؤلؤة فيها لؤلؤة أخرى وكل اللآلئ. والحضارة الإسلامية بالتحديد كانت في الدين، كما في الفكر والممارسة، الحصيلة الإبداعية لإدماج كل الثقافات المشرقية المتوسطية السابقة، من الهلينية والفارسية إلى البيزنطية، وقبلها حضارات مصر وسومر وكنعان وفارس.

هذه الحضارة العريقة تمر في هذه الحقبة من تاريخها بمنعطفات تاريخية وحضارية كبرى وخطيرة:

فهناك، أولاً، المنعطف الوجودي (بالمعنى الحرفي للكلمة)، حيث، من جهة، تجري الآن في بعض دوائر صنع القرار الدولي عملية منهجية ومدروسة لتهميش هذه الحضارة واستبعادها كلياً عن التوجهات لبناء نظام عالمي جديد متعدد الحضارات. ومن جهة أخرى، يؤدي موضوعياً تأخر هذه الحضارة عن الانضمام بشكل مشترك إلى الثورة التكنولوجية الرابعة إلى وضعها على رأس الحضارات والمجتمعات المرشحة للإبادات بكونها فوائض بشرية لم تعد ثمة حاجة إليها.

هذا المنعطف الموضوعي يتساوق مع عوامل ذاتية تتمثّل في منحيين خطيرين ومتقاطعين اثنين:

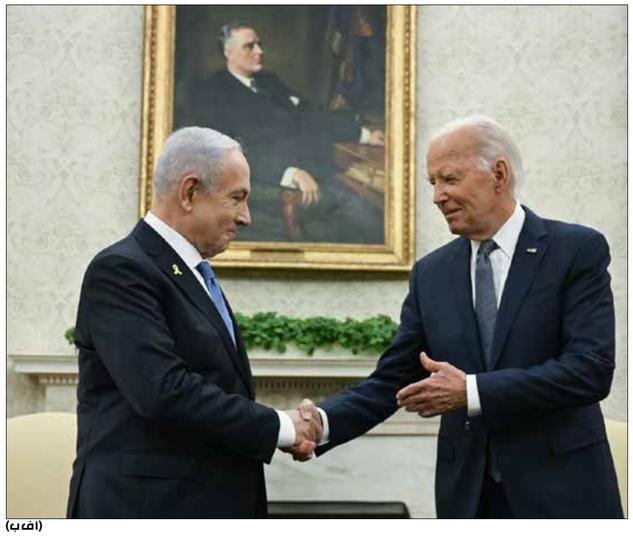
الأول، استمرار الدمار والتهجير والقتل عبر الحروب الأهلية التي يثيرها الغرب والتي لم تهدأ لحظة، ليس فقط منذ النصف الأول من القرن العشرين وحتى الآن، بل حتى منذ أن بدأت المعاول الإمبريالية الأوروبية تدمّر بنى هذه الحضارة ومكوناتها منذ منتصف القرن التاسع عشر.

والثاني، هو الانهيار البيئي- الإيكولوجي الذي يعاني منه إقليمنا المشرقي المتوسطي، بفعل تغيّر المناخ والتلوّث وسوء الإدارة والانفجار الديموغرافي، كما بفعل الحروب والصراعات التي تدمّر توازنات أمّنا الطبيعة. وهذا ما دفع هيئات الأمم المتحدة إلى تصنيف إقليمنا على أنه على رأس أقاليم العالم المُهددة بالانهيار الإيكولوجي الشامل. هذا في حين كانت هيئات دولية أخرى تقدّر أن الحروب وتغيّر المناخ كلّفت المنطقة أكثر من 30 تريليون دولار خلال العقود الأربعة الأخيرة فقط، علاوة على أكبر موجة لاجئين في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وهناك، ثالثاً، منعطف كبير آخر في موازين القوى الإقليمية، بعد أن قررت الحركة الصهيونية ومعها الرأسمالية النيوليبرالية الغربية واليهودية العالمية إعلان الحرب الفعلية على هذه الحضارة التي عاش اليهود في كنفها بسلام وازدهار طوال 1400 سنة (على عكس اضطهادهم في كل أنحاء العالم). وهذا المنحى انطلق بقوة في أوائل تسعينيات القرن الماضي، حين دشّن برنارد لويس وتلميذه صموئيل هنتنغتون «حرب الحضارات» ضد الإسلام كدين وحضارة، بصفته «دين السيف والخطر الأكبر على الحضارة الغربية المسيحية هو والكونفوشيوسية الصينية»، على حد تعبيرهما. فيما كان هنري كيسنجر يقطع كلياً مع الحضارة الإسلامية، حين ركّز في كتابه ما قبل الأخير (النظام العالمي) على فكرة رئيسية يتيمة: «الإسلام لا ولن يقبل النظام العالمي الراهن، ويريد الهيمنة على العالم واخضاعه ليسيطرعليه كما كان يحاول أن يفعل منذ القرن السابع».

تبعاً لكل هذه المواقف التي تحوّلت إلى إستراتيجيات عملية، تم حشد كل الموارد الفكرية والثقافية والعسكرية والاستخبارية والسيبرانية (شنّ الحروب، وتفجير الصراعات الداخلية، وتدريب وتمويل المنظمات الإسلامية المتطرفة كما حدث قبل ذلك مع إنشاء الحركات اليسارية المتطرفة وتمويلها)، لخوض هذه الحرب. وتقاطع هذا التطور مع انطلاق الحركة الصهيونية والرأسمال اليهودي العالمي لإعادة تشكيل الشرق الأوسط وفقاً للخريطة التقسيمية التي نشرتها مجلة القوات البحرية الأميركية للكولونيل الأميركي رالف بيترز، ومع رضوخ عدد من الدول العربية للضغوط الأميركية حول التطبيع مع إسرائيل.

ويبدو واضحاً الآن أن هذه الحرب العالمية بدأت تقترب من ذروتها، ليس فقط مع تحرّك الصهيونية لابتلاع كل أرض فلسطين التاريخية، بل أيضاً عبر العمل على تحويل القدس (التي تم تقريباً تهويدها) إلى المركز المالي اليهودي العالمي الجديد بدلاً من نيويورك، تحسباً لتطورات «لاسامية» في الداخل الأميركي غير ملائمة لليهود ورساميلهم. وهذه الخطوة المحتملة ليست مستجدة في الواقع، إذ شهد التاريخ قديمه والحديث انتقال المركز المالي اليهودي العالمي من إسطنبول وصفد وفينيا في القرون الوسطى إلى امستردام والبندقية ولندن في العصور الحديثة، وصولاً اليوم إلى نيويورك كمركز، والأرجح غداً إلى القدس بكون إسرائيل الملاذ الآمن الوحيد ليهود العالم، وفقاً للنظرية الصهيونية.



(أ ف ب)

بيد أن هذا التوجّه لن يتحقق إلا إذا توافرت له البيئة الإقليمية المناسبة. وهنا يبرز دور مشروع الممر الاقتصادي الأميركي-الإسرائيلي من بومباي إلى حيفا وأوروبا مروراً بمنطقة الخليج والأردن، الذي هو في الواقع نظام إقليمي جديد مرتبط بالعولمة النيوليبرالية ويقتصر على إسرائيل وبعض دول الخليج والأردن، حيث يتم عبره استبعاد الكيانات التي شكّلت كل تاريخ المنطقة وحضارتها وهي مصر وتركيا وإيران وباقي المكونات الدينية والإثنية في المنطقة.

وهذا يعني، بكلمات أوضح، أن المركز المالي- التكنولوجي اليهودي العالمي الجديد، يفترض حكماً تهميش غالبية دول المنطقة وشعوبها خارج هذا النظام، أو تدميرها، أو تحويلها إلى توابع مقسّمة ومجزأة وغارقة في الحروب والصراعات (كما الأمر الآن). وهذه الحصيلة، التي لا علاقة لها بنظريات المؤامرة، تحيلنا هي الأخرى إلى المنعطف الأول الوجودي الذي أشرنا إليه والمتعلق هو الآخر بصراع البقاء الإيكولوجي والإستراتيجي لإقليمنا الحضاري.

وهناك، ثالثاً، المنعطف الحضاري: إذ لم يعد خافياً أن النظام العالمي الذي كرّس بإحكام السيطرة الغربية على العالم منذ معاهدة وستفاليا 1648، يمر الآن بأضخم تحوّلاته، بعد أن انتقلت الرأسمالية إلى الطور المُتعولم، وبدأت تُمزّق في طريقها نسيج المجتمعات برمتها في الغرب بشطريه الأميركي والأوروبي، بكل ما يتضمّنه ذلك من انهيار لتماسك هذه المجتمعات وللقيم التي استندت إليها طوال أربعة قرون: من الديموقراطية وحقوق الإنسان، إلى النزعة القومية وحتى الوطنية، مروراً بالطبع بثقة هذه الكيانات المطلقة بتفوّقها الحضاري والإستراتيجي.

وفي الوقت نفسه، وبالتزامن مع هذه التحوّلات الغربية الضخمة، تشهد شطآن المحيطين الهادئ والهندي انقلابات كبرى بدأت تغيّر مجرى التاريخ المعاصر وتعيده إلى بعض ما كان عليه قبل القرن الخامس عشر، حين كانت الحضارات الشرقية القديمة في قمرة القيادة العالمية اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً. فاليابان والصين والهند، تصعد معاً للمرة الأولى في التاريخ، بعد أن كانت في السابق تتناوب على هذا الصعود مع غلبة في معظم الأحيان للحضارة الصينية، وتجر وراءها بقية النمور الآسيوية التي تزأر الآن في كل مكان مُعلنة هي الأخرى عن قرب ولادة «القرن الآسيوي».

بالطبع، كل ذلك لن يعني أن الغرب في طريقه إلى التهميش أو خسارة مقعده في غرفة هيئة أركان القيادة العالمية. لكنه سيعني حتماً أن النظام العالمي، لن يكون قريباً نادياً غربياً مُغلقاً تتكرر فيه ظاهرة مؤتمر فرساي الذي تتقاسم وتتناتش فيها الأطراف الغربية كل العالم، بل سيكون نظاماً متعدد الحضارات بدأت طلائعه في مجموعة العشرين التي تضم جل حضارات العالم. وفي المطالبات لتعديل بنية مجلس الأمن الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، وبقية مؤسسات النظام العالمي.

صحيح أن الحضارات الآسيوية العائدة إلى الفعل التاريخي ليست موحّدة أو متآخية، ويخترق الغرب الأميركي عدداً من مكوناتها (اليابان والهند خاصة)، لكن حتى لو قام هذا الغرب بتفجير التناقضات بينها، إلا أن هذا سيجعلها تتطور أكثر وبالتالي تهمّش أكثر أطرافاً أساسية في الغرب، تماماً كما حدث حين خاضت الدول الأوروبية الرئيسية (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا) حروبها مع بعضها البعض هي الأخرى في المنعطف الأول الوجودي الذي أشرنا إليه والمتعلق هو الآخر بصراع البقاء الإيكولوجي والإستراتيجي لإقليمنا الحضاري.

وهناك، ثالثاً، المنعطف الحضاري: إذ لم يعد خافياً أن النظام العالمي الذي كرّس بإحكام السيطرة الغربية على العالم منذ معاهدة وستفاليا 1648، يمر الآن بأضخم تحوّلاته، بعد أن انتقلت الرأسمالية إلى الطور المُتعولم، وبدأت تُمزّق في طريقها نسيج المجتمعات برمتها في الغرب بشطريه الأميركي والأوروبي، بكل ما يتضمّنه ذلك من انهيار لتماسك هذه المجتمعات وللقيم التي استندت إليها طوال أربعة قرون: من الديموقراطية وحقوق الإنسان، إلى النزعة القومية وحتى الوطنية، مروراً بالطبع بثقة هذه الكيانات المطلقة بتفوّقها الحضاري والإستراتيجي.

وفي الوقت نفسه، وبالتزامن مع هذه التحوّلات الغربية الضخمة، تشهد شطآن المحيطين الهادئ والهندي انقلابات كبرى بدأت تغيّر مجرى التاريخ المعاصر وتعيده إلى بعض ما كان عليه قبل القرن الخامس عشر، حين كانت الحضارات الشرقية القديمة في قمرة القيادة العالمية اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً. فاليابان والصين والهند، تصعد معاً للمرة الأولى في التاريخ، بعد أن كانت في السابق تتناوب على هذا الصعود مع غلبة في معظم الأحيان للحضارة الصينية، وتجر وراءها بقية النمور الآسيوية التي تزأر الآن في كل مكان مُعلنة هي الأخرى عن قرب ولادة «القرن الآسيوي».

بالطبع، كل ذلك لن يعني أن الغرب في طريقه إلى التهميش أو خسارة مقعده في غرفة هيئة أركان القيادة العالمية. لكنه سيعني حتماً أن المسيحي مع الإسلام (واليهود) منذ الحروب الصليبية، لم يكن في الإمكان السيطرة عليه بالعقل أو المنطق، لأنه بات منغرزاً بعمق في الهوية المسيحية الأوروبية، واضحى جزءاً من الطريقة التي يطل فيها الغربيون على العالم برمته. هذا في حين كان رواد النهضة الأوروبية في القرنين السابع والثامن عشر يعتبرون الحضارة الإسلامية خطراً وجودياً على الحضارة الأوروبية المسيحية، ويرفضون الاعتراف بها كديانة مستقلة بل هي كانت بالنسبة إليهم مجرد هرطقة مسيحية.

والآن، ومع تقاطع هذا التهميش الغربي مع الحرب العالمية الصهيونية-الرأسمالية النيوليبرالية... يتخذ هذا المنعطف الحضاري أبعاده الخطيرة، متوّجاً بذلك تقاطعه الخطر مع المنعطف الوجودي واختلال التوازن الإقليمي، والذي ليس من المغالاة في شيء القول إنه إذا لم تتوحّد قوى الحضارة الإسلامية لمجابهته، فسيكون مصيرها حقاً الإبادة أو الانقراض.

فلنستمع إلى ما يقوله الباحث الجيو-سياسي الأميركي جورج فريدمان في هذا الصدد في كتابه «الـ100 سنة المقبلة: توقعات للقرن الـ21»:

- هدف أميركا ليس النصر على العالم الإسلامي، بل ببساطة تمزيقه ودفعه للحرب ضد بعضه البعض. وفي هذا الإطار، أميركا خلقت الوحش الأصولي الإسلامي ثم تحركت لقتله.

- حتى لو انسحبت أميركا من المنطقة، فهذا لن يجعلنا نوقف الحروب الدينية والمذهبية في العالم الإسلامي المنقسم وغير المستقر منذ 1000 عام. إذ هناك إستراتيجية عليا أميركية في العالم الإسلامي، وليس خططاً عشوائية.

- عالم إسلامي في فوضى وغير قادر على التوحّد، يعني أن أميركا حققت هدفها الإستراتيجي. وما فعلته أميركا منذ 2001 هو خلق الفوضى في العالم الإسلامي. صحيح أميركا انهزمت في أفغانستان والعراق، لكن هذا غير مهم طالما أن المسلمين يقاتلون بعضهم البعض، فهذا يعني أن أميركا ربحت الحرب.

كيف نواجه؟

هكذا يتحدث بوضوح فريدمان، ومعه برنارد لويس وصموئيل هانتينغون وغيرهم رهط كبير من المفكرين والمحللين الإستراتيجيين الأميركيين، الأمر الذي يعيدنا إلى سؤالنا الأولي: كيف يمكن مواجهة هذا المخطط الرأسمالي الغربي- الصهيوني (ومع الأسف بعض العربي) الكبير الذي، كما أسلفنا، قد يكون الأضخم من نوعه منذ الحرب العالمية الأولى؟

نسارع هنا فوراً إلى القول:

إقليم المشرق المتوسطي (المنطقة العربية-الإسلامية) دخل بالفعل وبرمته منذ «طوفان الأقصى» في مرحلة تاريخية كبرى جديدة ستحدّد مصيره لسنوات عدة مقبلة.

ونسارع فوراً أيضاً إلى حشد أسباب هذه الخلاصة، والتي تتجاوز بأشواط مسألة المعارك العسكرية الراهنة الدائرة الآن في غزة ولبنان وبقية المنطقة رغم أهميتها القصوى:

أولاً، أطلق «الطوفان» العنان للمعركة الكبرى في الإقليم بين مشروعين إقليميين كبيرين:

الأول علني، متبلور، وواضح المعالم، يستند إلى تحالف إستراتيجي واقتصادي وحتى ثقافي (التطبيع الكامل) بين إسرائيل والسعودية وبقية دول الخليج والأردن والمغرب، برعاية الولايات المتحدة وإشرافها.

والثاني، مشروع إقليمي تحرري لا يزال غير متبلور وغير واضح المعالم والأطراف، لكن تجلياته الشعبية أكثر من جاهزة لحمله على الأكف في كل منطقتنا.

صحيح أن المحور الإيراني، الذي يشكّل العمود الفقري للمشروع الثاني، يتجسّد في حركات مقاومة مسلّحة في المنطقة العربية (من فلسطين ولبنان وسوريا والعراق إلى اليمن) تجاهر برفضها للمشروع الأول وترفض ليس فقط دور إسرائيل المركزي في المنطقة، بل وجود هذه الكيان نفسه، إلا أن مشروعها الإقليمي لا يزال عمومياً ويكاد يقتصر على الرفض والممانعة، رغم الأحاديث العابرة لدى بعض أوساط هذا المحور عن ضرورة «التوجّه شرقاً» نحو الصين وروسيا ومنظومة «البريكس» و«شنغهاي» لبناء نظام إقليمي جديد.

ويزداد هذا المشروع الثاني ضبابية بسبب عدم اتضاح موقع مصر وتركيا فيه، اللتين تشكلان (كما هو معروف) ضلعي المثلث الذهبي الثلاثي مع إيران المكوّن لكل تاريخ المنطقة العربية-الإسلامية وحضارتها.

صحيح أن «طوفان الأقصى» وما تلاه وقد يليه، ومهما كانت النتائج التي ستسفر عن هذا الحدث التاريخي الجلل، ضعضع بضربة واحدة النظام الإقليمي الذي اقامته الولايات المتحدة وإسرائيل بعد حرب 1967، وهزّت بعنف أركان النظام الإقليمي الجديد الذي كانت واشنطن تُعد له منذ عام 1991، مرة بالتفاوض ومرات بالحروب، والذي تجسّد أخيراً في مشروع الممر الاقتصادي، لكن، وفي الوقت نفسه، لن يستطيع المحور الثاني بقيادة إيران بمفرده إقامة نظام إقليمي جديد (ولا أيضاً تركيا التي حاولت ذلك هي الأخرى منذ 2011، وقبلها مصر الناصرية)، حتى لو كانت مدعومة من روسيا والصين. وهذه المسألة، أي عجز أي طرف في المثلث الذهبي (العربي- التركي- الإيراني) من التفرد في إقامة نظام إقليمي، ليست مسألة راهنة تتعلّق بعائق القوة الإمبراطورية الأميركية وحدها، بل هي حقيقة تضرب جذورها عميقاً في التاريخ عبر ثلاثة مؤشرات:

1- أن كل الإمبراطوريات في تاريخ المنطقة، من الحثيين والفرس والفراعنة إلى العرب والعثمانيين، لم تكن لتستطيع إقامة نظامها الإقليمي إلا بالتمازج (وليس بالضرورة التوافق) بين هذه الأطراف الإقليمية الكبرى الثلاثة.

2- أن النظام الإقليمي الذي اقامته بريطانيا وفرنسا، ثم الولايات المتحدة، في العصور الحديثة في ما يسمى الشرق الأوسط، قام على أساس استخدام لعبة الكراسي الموسيقية بين مصر وتركيا وإيران. فمثلاً، حين «تمرّدت» مصر الناصرية على النظام الأميركي-الإسرائيلي، حرّكت واشنطن ضدها أنقرة وطهران (ومعهما بالطبع تل ابيب الوافدة حديثاً إلى النظام). وحين «تمرّدت» إيران الخميني على النظام، حرّضت واشنطن ضدها تركيا ومصر... وهكذا.

3- تركيا، وقبلها مصر الناصرية، حاولت إقامة نظام إقليمي جديد بمفردها (العثمانية الجديدة)، لكنها عجزت عن ذلك. والأرجح الآن أن تعجز إيران عن هذا إذا ما بقيت دعوتها إلى النظام الجديد بمعزل عن طرفي المثلث الذهبي الآخرين. قد يقال هنا إن الخلافات الإيديولوجية والجيوسياسية بين مصر وتركيا وإيران، وبغض النظر عن لعبة الكراسي الموسيقية الأميركية، عميقة وشاسعة إذ تعيق حتى أي تفكير في الحوار، ناهيك بالتعاون. وهذا صحيح. لكن، ثمة في المقابل عوامل جديدة تدفع ليس إلى التوافق على الإيديولوجيا والمصالح المتغيرة للدولة/الأمة في كل منها، بل إلى التفاهم على صيغة وستفالية جديدة بينها توقف التدخلات الخارجية لكل منها في شؤونها الداخلية، وتحظر التوغلات الإيديولوجية، خاصة المذهبية منها، في التراكيب الدينية الراهنة.

من هذه العوامل أن الولايات المتحدة، الغارقة في أزماتها الداخلية الاجتماعية-الثقافية والاقتصادية ومعاركها الخارجية المُستنزفة مع روسيا والصين، لن تستطيع بسهولة (بعد «طوفان الأقصى») إقامة أي نظام إقليمي جديد في المنطقة، إلا بعد حرب إقليمية عامة تكاد تكون عالمية. وأصلاً هي لم تكن تريد إقامة ترتيبات لتحقيق الاستقرار والسلام في هذا الإقليم (كما ادّعى الرئيس بايدن في مقال له في «واشنطن بوست»)، بل في الواقع الانسحاب من الشرق الأوسط والتفرّغ لمنطقة شرق آسيا/الباسيفيك التي تسيطر الآن على نحو 60 في المئة من حجم التجارة العالمية، عبر تسليم إسرائيل قيادة هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة.

الولايات المتحدة جرّبت منذ عام 2001 تغيير المنطقة بحروبها في أفغانستان والعراق، والتي كان يفترض أن تتمدد سريعاً إلى سوريا وإيران. وحين فشلت، لجأت منذ عام 2011 إلى تفجير المنطقة من داخلها ونشر الفوضى التامة فيها. والآن، وبعد زلزال غزة ولبنان وإيران وبقية المنطقة، قد يتعمّق على الأرجح هذا التوجّه الأميركي لنشر الفوضى، وسيطال حتماً (وهو بدأ بطال بالفعل) تركيا ومصر وبالطبع إيران.

وفي الوقت نفسه، اتضح من مشروع الممر الاقتصادي الهندي-الخليجي-الإسرائيلي أن كلاً من مصر وتركيا مقصيتان منه، إلا ربما كأطراف هامشية تابعة أو ملحقة بالنظام الإقليمي لهذا المشروع. وهذا ينطبق على وجه الخصوص على مصر التي تتعرّض الآن إلى «حصار وحشي» (على حد تعبير محلل روسي) رغم تحالفها مع الولايات المتحدة، يتمثّل في شق قناة بن غوريون المنافسة موازية لقناة السويس، واستمرار محاولة خنقها المائي عبر سد النهضة الإثيوبي، والجهود الإسرائيلية-السعودية لإبعادها عن البحر الأحمر، وإشعال الحرائق في حديقتها الخلفية في السودان وليبيا، وأخيراً عبر محاولات تهجير مليوني فلسطيني إلى أراضيها في سيناء.

المصلحة الأولى الآن لأركان المثلث الذهبي، هو وقف تمدد الفوضى الأميركية-الإسرائيلية إلى مواطنها.

ثم: ثمة مصلحة ثانية لا تقل أهمية: الحروب الداخلية على أنواعها التي استعرّت في الإقليم منذ عام 1991 ووصلت إلى ذروتها في عام 2011، أصابت كل دول المثلث بالإرهاق الشديد، وكلّفت المنطقة ككل أكثر بكثير من التريليون دولار اقتصادياً، وملايين اللاجئين ديموغرافياً، وتاكلاً هائلاً في بنية البيئة الطبيعية.

ثم أيضاً وأيضاً هناك ثمة مصلحة «ضميرية»، إذا جاز التعبير، لدى قادة هذا المثلث بإنقاذ حضارتنا المشرقية العريقة المهدّدة بزوال حقيقي على يد كوارث لا تحصى بيئية واجتماعية واقتصادية وديموغرافية، كما حذّر مؤخراً مسؤول إيراني.

ربما بات واضحاً الآن أن ما تجابهه منطقتنا بعد زلزال غزة ولبنان وما سيليه من تطورات مفاجئة كبرى، يرقى بالفعل إلى مرتبة الخطر الوجودي الحقيقي على إقليمنا برمته وعلى حضارتنا برمتها. كما أنه في الوقت نفسه يوفّر فرصة هائلة كي يستعيد إقليمنا الحضاري الكبير استقلاله وحريته ودوره التاريخي المؤثر في العالم. وهذا ما يفرض على قادة المشروع الإقليمي الثاني بلورة هذا المشروع في صيغ محددة وواضحة اقتصادياً وثقافياً كما إستراتيجياً، بالتوافق مع الصين وروسيا وقوى «البريكس»، كي تتمكّن منطقتنا من إجهاض المحاولات الأميركية-الإسرائيلية الكثيفة لإنفاذ مشروعها الإقليمي بالحديد والنار ونشر الدمار في كل مكان.

كلمة أخيرة: قد تستطيع أميركا وإسرائيل تسريع خطى تاريخ مشروعهما الضخم الجديد في مشرقنا المتعوس، لكن هذا لن يعني بأي حال «نهاية التاريخ». لا بل قد يكون هذا بالنسبة إلى حضارتنا العريقة التي تعود إلى ستة آلاف سنة هي بداية جديدة للتاريخ، إذا ما نهضت قوى المثلث الذهبي ونخبه بمسؤولياتها.

وحينها سيستبدأ التاريخ أيضاً، ولكنه سيتاسرع في الاتجاه الصحيح.

* كاتب ومدير منتدى التكامل الإقليمي

> لن يستطيع المحور الثاني بقيادة إيران بمفرده إقامة نظام إقليمي جديد (ولا أيضاً تركيا التي حاولت ذلك هي الأخرى منذ 2011، وقبلها مصر الناصرية)، حتى ولو كانت مدعومة من روسيا والصين

> ما تجابهه منطقتنا بعد زلزال غزة ولبنان وما سيليه من تطورات مفاجئة كبرى، يرقى بالفعل إلى مرتبة الخطر الوجودي الحقيقي على إقليمنا برمته وعلى حضارتنا برمتها

على الغلاف

توافق أميركي - إسرائيلي على ضرب إيران

تل أبيب تدرس محاذير الرد

يحيى دبوق

هل ترد إسرائيل على الهجوم الإيراني، وهل بات هذا الرد وشيكاً؟ وماذا عن الموقف الأميركي المتمايز علناً عن موقف الكيان؟ وهل بدأ مسار الحرب الإقليمية الشاملة للتوّ؟ تسمح التقديرات، التي تغلب عليها مسحة تفاؤلية، لصاحب القرار في إسرائيل بأن يجازف لدى اتخاذ قراره، لاسيما وأن نشوة

> **يتضح أن الجانب الإيراني كان وما زال متوثبا للرد على أي رد إسرائيلي**

الانتصار تمنع عنه التفكير السليم كما الحذر. والواقع أن هذه المجازفة لا تزال مستمرة في تل أبيب، منذ أن بدأت الأخيرة حربها على قطاع غزة قبل عام من الآن، وعلى لبنان أيضاً، على رغم أن اليوم الذي يلي، ما زال غير يقينيّ في كل ساحات المواجهة. إلا أن الجرأة على المجازفة، تجد لنفسها حداً في ما يتعلق بالجبهة الإيرانية، وذلك على خلفية تعاظم تهديد هذه الأخيرة وقدراتها الإيذائية، الأمر الذي من شأنه أن ينحّي «نشوة الانتصار» جانباً، ليدفع أكثر إلى التفكير بحذر لدى التخطيط لأيّ رد إسرائيلي.

ولعلّ هذه المعادلة تجد تعبيراتها ومفاعيلها في الأفعال الإسرائيلية ضد إيران، وإن لم تنسحب على الأقوال، التي يغلب عليها الإنكار وإطلاق التهديدات التي لا تنقطع، حتى وصلت إلى حد التهديد بإزالة النظام الإيراني وقادته وقدراته، دفعةً واحدة. وفي آخر نماذج ذلك، ما جاء على لسان وزير الأمن، يوآف غالانت، الذي أكد أن الرد الإسرائيلي سيكون «قاتلاً ودقيقاً وفوق كل شيء مفاجئاً، ولن يدركوا ماذا حدث وكيف». ويعبّر تهديد غالانت، وغيره من المسؤولين الإسرائيليين، وأيضاً ما كتبه الإعلام العبري وعبّر عنه الجمهور الإسرائيلي نفسه، عن الحاجة القصوى إلى الرد على إيران، وأن يكون هذا الرد قاصماً ورادعاً وكفيلاً بدفع الإيرانيين إلى التفكير طويلاً جداً، قبل اتّخاذ أيّ قرارت عدائية ضدّ إسرائيل. لكن ما بين التفكير بالتمنّي، والتفكير الواقعي، مسافة يعتدّ بها:

أولاً: يتضح أن الجانب الإيراني كان وما زال متوثباً للرد على أي هجوم إسرائيلي، إذ يعد الإيرانيون، وهو ما تدركه تل أبيب جيداً، بأن يكون هذا الرد تناسبياً، بل ويزيد على حجم الهجوم الإسرائيلي ونوعه ومقدار أذيته.

ثانياً: تدرك تل أبيب الرسمية، على رغم السردية التي صدرت عنها وفقاً لتعليمات الرقابة العسكرية، أن القدرة الإيرانية على الرد الدقيق والمؤلم قائمة.

ثالثاً: يضغط ضعف القدرات الدفاعية الإسرائيلية، التي تجاوزتها الصواريخ الإيرانية، على مَن يتّخذ القرار في تل أبيب، وهو الذي كان يراهن في مجازفاته على تلك الدفاعات لتحييد الردود المقدرة للأعداء، وبالتالي الاندفاع إلى مزيد من الاعتداءات.

لكن هل العوامل الثلاثة كافية لمنع إسرائيل من الرد؟ الإجابة قد تكون لا. مع ترجيح كبير، وهو تقدير أوّلي يستلزم مزيداً من المتابعة، إذ إن التداعيات السلبية لامتناع إسرائيل عن الرد، أكبر بكثير، وبما لا يحتمل، من أيّ إيذاء مادي وغير مادي قد يأتي نتيجة الرد على إيران. وفي الوقت نفسه، وتلك مفارقة حاضرة على طاولة القرار في تل أبيب، فإن قرار إيران بالرد على أي اعتداء، متّخذ، ما يعني أنه سيعاد طرح الأسئلة مضاعفةً في أعقاب أي هجوم إسرائيلي. ولعل كل ما تقدم، يدفع إسرائيل إلى التفكير جيداً وبحذر، قبل أن تتّخذ قراراتها، بما فيها البحث عن بدائل أمنية غير عسكرية. وفي الوقت الفاصل بين اتخاذ القرار وتنفيذه، تجهد إسرائيل في إطلاق التهديدات وتوصيف الرد ونتائجه لإبقاء الإيرانيين في توصيف دفاعي، والاستفادة من ذلك في الحرب التي يخوضها العدو الآن على الجبهة اللبنانية.



العامل الأهم في سياق اتخاذ قرارات إسرائيل العدائية، يبقى الموقف الأميركي (أ ف ب)

على أن العامل الأهم في سياق اتخاذ قرارات إسرائيل العدائية، يبقى الموقف الأميركي؛ إذ يتضح أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب إسرائيل، وهي تتفاعل وتتحرّك وفقاً لمصالح الأخيرة الأمنية التي تُعدّ جزءاً لا يتجزّأ من مصالحها هي. والواضح أكثر، أن تلك القرارات لا تُتخذ بشكل منفرد وبعيد عن واشنطن، بل إن كل اعتداء أو خطوة هجومية أو استيعابية أو رد فعل، كبر أو صغر، يأتي مشتركاً بين الجانبين، وإن كانت أداة التنفيذ إسرائيلية. وفي ما يتصل بإيران تحديداً، يمكن القول إن أميركا معنية بأن لا تترك الهجوم الإيراني بلا رد، وصولاً إلى ردع طهران عن تكرار هجماتها على إسرائيل. كما أنها معنية بأن تستعيد إسرائيل ردعها ومكانتها وسطوتها في الإقليم، والتي تعد من أهم مستلزمات فرض الإرادة الأميركية في المنطقة.

إلا أن أميركا، وهنا المفارقة، غير معنية، في المرحلة الحالية، بأن «تتورط» بشكل مباشر في مواجهة مع إيران، من شأنها أن تضر بمصالحها على المديَين الآني والمستقبلي. ويعني ذلك، أن واشنطن توافق وربما أيضاً تدفع، للقيام بـ«ما تراه إسرائيل مناسباً»، لكن ضمن سقوف لا تستدعي التدخل العسكري الأميركي المباشر، أو التسبب بأضرار تطال مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية في الإقليم.

وعلى هذه الخلفية، يأتي الموقف الظاهري الأميركي وفق الآتي: الإبقاء على مسافة في العلن، ولعب دور الناصح لإسرائيل، والتشديد على عدم الرغبة لمواجهات الإقليمية، وإظهار السعي للحد من الرد الإسرائيلي حجماً ومدى وأذية، وقصره على الأهداف العسكرية في إيران. وباختصار، ثمة نفاق أميركي واضح، بعد استكمالاً لما دأبت عليه واشنطن منذ أكثر من عام على جبهتَي غزة ولبنان، الأمر الذي ستكون له تأثيراته على ما تحمله الأيام المقبلة للمنطقة برمتها.

اشتداد الضغوط على السوداني

كبح المقاومة أو ضرب العراق

بغداد – **فقار فاضل**

كشف مصدر حكومي عراقي، لـ«الأخبار»، أن رئيس الحكومة، محمد شياع السوداني، يواجه ضغوطاً كبيرة من دول عديدة للجم النشاط العسكري لفصائل المقاومة ضد إسرائيل، مشيراً إلى أن «رؤساء ووزراء خارجية غربيين أبلغوا السوداني بأن طوق نجاة بلاده من صراع المنطقة، هو عدم جعل العراق منطلقاً لشن هجمات على إسرائيل». وأوضح المصدر أن «قرار تجنيب العراق أي استهداف إسرائيلي، يتعلّق بوقف عمليات المقاومة ضد الكيان الصهيوني. هذا ما تحدّث به مسؤولون ومنهم أميركيون للرئيس العراقي» عبد اللطيف رشيد. ولفت المصدر الحكومي إلى بيانات الحكومة الأخيرة، والتي تؤكد فيها موقف العراق الثابت والراسخ من الكيان الصهيوني، وتُبين أن وجهة البلاد الرسمية تعبر عنها الحكومة وليس أي جهة أخرى، بهدف التفريق بين الموقفين الحكومي والفصائلي. وأصدرت الحكومة، خلال الأسبوع الماضي، سلسلة بيانات تؤكد فيها أن الموقف الرسمي العراقي يصدر منها فقط وليس من غيرها، مع تأكيد رفضها لسياسة العدو الإسرائيلي. كما عبّرت عن رفضها للإساءة إلى الرموز الدينية، وعلى رأسها المرجع الديني الأعلى، السيد علي السيستاني، الذي ظهر على لائحة اغتيال نشرتها «القناة الـ14» الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، يشير القيادي في «الإطار التنسيقي»، محمد العلي، إلى أن السوداني يتعرّض لضغوط كبيرة من أطراف إقليمية ودولية بخصوص موقف العراق الصريح ضد الكيان الصهيوني، مبيناً، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «الولايات المتحدة تحاول عزل العراق عن مواجهة إسرائيل، وتضغط على حكومته لوقف هجمات الفصائل». ويضيف أن «السوداني يتعامل مع المواقف بحكمة عالية، ويدرك جيداً حجم المسؤولية التي تقع عليه، لإبعاد الصراع عن الساحة العراقية من جهة، وخلق جو من التهدئة بين جميع الأطراف الداخلية ومنها فصائل المقاومة من جهة أخرى». ويلفت إلى أن «العراق هو جزء من الأطراف التي تسعى لوقف إطلاق النار في غزة ولبنان، وتعمل على تخفيف الصراع في المنطقة، لكن هناك من يريد خلط الأوراق وخاصة الولايات المتحدة».

> **برزت تحذيرات من قيام السفارة الأميركية بعمليات تجسس ودعم لإسرائيل**

كذلك، يؤكد النائب في البرلمان العراقي، أحمد مجيد، أن «الولايات المتحدة وسفارتها في بغداد تضغط على السوداني لغرض التأثير على الفصائل المسلحة لعدم التعرّض للمصالح الأميركية وللكيان الصهيوني». ويحذّر، في تصريح إلى «الأخبار»، «من ما يجري داخل السفارة الأميركية من أعمال، وربما حتى عمليات تجسس ودعم للكيان الصهيوني». ويلفت إلى أن «كل الدول المطبّعة أو الداعمة للكيان الصهيوني، لا يعجبها موقف العراق وتتهمه بأنه دولة مليشيات، لأنه يناهض سياسة الكيان وأعماله الإجرامية، وبالتالي أي تصعيد من العدو الصهيوني سيقابله رد قوي من العراق».

أما ميدانياً، فأعلنت «المقاومة الإسلامية في العراق» أنها استهدفت بواسطة الطائرات المسيرة هدفاً حيوياً شمال فلسطين المحتلة، فجر أمس، في حين قال جيش الاحتلال إنه اعترض مسيّرة فوق البحر الأحمر. وأكدت المقاومة، في بيان، أنها «ستستمر في نهجها في مقاومة الاحتلال نصرة لأهالي فلسطين ولبنان، وستواصل دك معاقل الأعداء بوتيرة متصاعدة، ردّاً على المجازر التي يرتكبها الكيان الغاصب بحقّ المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ». وكان جيش العدو قد زعم، في وقت مبكر من فجر أمس، أنه اعترض بنجاح مسيّرة اقتربت من فلسطين المحتلة فوق البحر الأحمر، لكنها لم تدخل أراضيها.



أعلنت «المقاومة الإسلامية في العراق» أنها استهدفت، فجر أمس، هدفاً حيوياً شمال فلسطين المحتلة (أ ف ب)

حراك دبلوماسي إيراني مكثف

طهران لعواصم الخليج: لا تتورطوا

طهران - **محمد خواجوئي**

تزامناً مع استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان، والحديث عن هجوم إسرائيلي وشيك ضد إيران، كثّف وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، حراكه الدبلوماسي، سعياً وراء إخماد نيران الحرب المستعرة. وتوجه عراقجي الذي زار بيروت ودمشق، يومَي الجمعة والسبت الماضيَين، أول من أمس، إلى السعودية ومن بعدها قطر، للتشاور مع مسؤولي البلدَين في شأن الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان، والعمل على وضع نهاية لها. وفي مستهلّ جولته، حط في العاصمة السعودية، حيث التقى نظيره فيصل بن فرحان، وولي العهد محمد بن سلمان، كلاً على حدة. وأتت هذه الزيارة بعد أيام على لقاء جمع الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، بوزير الخارجية السعودي على هامش اجتماع «منتدى الحوار الآسيوي» في العاصمة القطرية الدوحة. وفيما لم تتناول وسائل الإعلام السعودية، تفاصيل لقاءات عراقجي في الرياض، أفادت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية أفادت بأن المحادثات بين وزيري الخارجية الإيراني والسعودي اشتملت على «تبادل وجهات النظر حول المشاريع المقترحة من جانب الأطراف الإقليمية والدولية لتحقيق وقف لإطلاق النار في لبنان». وأعرب عراقجي، في تصريح أدلى به في الرياض، عن أماله في أن تفضي مشاورته «إلى ظروف أفضل لفلسطين ولبنان والسلام في المنطقة».

ومن الرياض، توجّه وزير الخارجية الإيراني إلى الدوحة، أمس، حيث التقى رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، وأشاد بدور قطر البنّاء في العمل على وقف الحرب في غزة ولبنان، قائلاً إن «الحرب التي يشعلها الكيان الصهيوني هي وراء التدهور الأمني وعدم الاستقرار في المنطقة»، داعياً إلى «الإفادة من كافة الطاقات والإمكانات الإقليمية لوقف الحرب فوراً، والحد من استمرار الإبادة الجماعية وتدمير البنية التحتية في لبنان وفلسطين». وبدوره، دعا وزير الخارجية القطري إلى «التعاون الإقليمي بهدف وقف الحرب وجرائم الكيان الصهيوني والوصول الى الاستقرار والأمن المستدام في المنطقة ودعم الشعبين الفلسطيني واللبناني»، بحسب ما أفادت به وكالة «إرنا» الرسمية. كذلك، أكد عراقجي، في حديث إلى قناة «الجزيرة»، أن «إيران لن تتخلّى أبداً عن المقاومة، ودعمنا لن يقتصر على السياسي والدبلوماسي، إننا لسنا في صدد الحرب أو تصعيدها، لكننا جاهزون لأي سيناريو».

ويبدو أن أحد أهداف جولة عراقجي الخليجية، يتمثّل في السعي إلى كسب المزيد من الدعم الإقليمي لإرغام إسرائيل على قبول وقف إطلاق النار على جبهتَي غزة ولبنان. ويأتي ذلك، في وقت تبدي فيه الدول الخليجية مواقف مشوبة بالحذر إزاء اشتداد الحرب الإسرائيلية على لبنان، فيما اتّخذت موقف المحايد والمراقب من التصعيد الحاصل بين إيران وإسرائيل. ووفقاً لمصادر دبلوماسية مطلعة، فإن إيران وجّهت، خلال الأيام الأخيرة، تحذيرات إلى الدول الخليجية من مغبة السماح باستخدام مجالها الجوي في أيّ عمل إسرائيلي محتمل ضدّ الجمهورية الإسلامية، تحت طائلة أن تواجه إجراءً إيرانياً مماثلاً. وليس واضحاً بعد، ما إذا كانت الدول الخليجية ستضع جانباً سياستها الحذرة، وتتصرّف بشكل أكثر فاعلية إزاء وقف إطلاق النار في المنطقة والدفاع عن لبنان وغزة أم لا. وفي الوقت ذاته، ثمة إشارات إلى أن إيران بصدد استثمار العلاقات الوثيقة لهذه الدول مع الولايات المتحدة، لتوفير الظروف الكفيلة بالمضيّ قدماً في خطة لوقف إطلاق النار في إطار اتفاق إقليمي ودولي. وفي هذا السياق، رفض الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، وبالتزامن مع زيارة عراقجي إلى الرياض، التقارير التي تحدّثت عن بدء «حوار سرّي» بين أميركا والدول العربية من جهة وإيران من جهة أخرى، بهدف تهدئة جميع جبهات الحرب في الشرق الأوسط دفعة واحدة. وعن التقرير الإخباري الذي بثّه التلفزيون الإسرائيلي، قال ميلر: «لم يتّصل أيّ أحد بالولايات المتحدة في شأن هكذا اقتراح، ولا نجري محادثات مع أيّ دولة حول هكذا اقتراح». وأضاف: «لا أستطيع التحدث حول مقترح وهمي، ولست واثقاً من أنه موجود على أرض الواقع حتى». ومع ذلك، تابع: «من الطبيعي أننا نرحب بوضع نهاية للاشتباكات الدائرة في أرجاء المنطقة».

> **ليس واضحاً بعد، ما إذا كانت الدول الخليجية ستضع جانباً سياساتها الحذرة وتتصرّف بشكل أكثر فاعلية إزاء وقف إطلاق النار في المنطقة**

وكانت «القناة 12» الإسرائيلية ذكرت أن أميركا ودولاً عربية، بدأت محادثات سرية مع الجمهورية الإسلامية للتوصّل إلى وقف إطلاق نار شامل. ووفقاً للتقرير، فإن إسرائيل ليست ضالعة في هذه المبادرة في الوقت الراهن، بيد أن كبار المسؤولين الإسرائيليين، أخذوا علماً بها. وتابعت القناة الإسرائيلية أنه ليس واضحاً كيف ستؤثر هذه الجهود على غزة. وتأتي الجهود الدبلوماسية الإيرانية الرامية إلى وضع حد للحرب، في وقت لم يُظهر فيه الطرف الرئيس لهذه الحرب، أي إسرائيل، أيّ مؤشر إلى استعداده لوقف إطلاق النار، لا بل تجهز الأخيرة نفسها لشن هجوم على إيران رداً على الضربة الصاروخية الإيرانية التي نُفذت في الأول من أكتوبر الجاري.

وبحسب البث الأبيض، فإن المكالمة الهاتفية التي جرت، مساء الأربعاء، بين الرئيس الأميركي جو بايدن، ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، تمحورت خصوصاً حول الهجوم الصاروخي الإيراني على إسرائيل، ورد الأخيرة المحتمل عليه. وبعد ساعات من هذه المكالمة، قال وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، في أحدث تصريح له، إن رد إسرائيل على الهجوم الإيراني سيكون «قاتلاً ودقيقاً ومفاجئاً»، وإن «الإيرانيين لن يفهموا ماذا حدث وكيف حتى يروا النتائج». وفي الوقت الذي توعّد فيه المسؤولون الإيرانيون بأن أيّ إجراء إسرائيلي سيواجَه بردّ «أقوى»، يبدو أن منسوب التصعيد في المنطقة سيرتفع مستقبلاً، فيما لا تظهر أيّ مبادرات دبلوماسية واضحة المعالم وكاملة لوضع حد لهذه الأزمة المتصاعدة.

كبريات الشركات تهجر «الأحمر»

صنعاء تُفشل كسر «الحظر البحري»

صنعاء - **رشيد الحداد**

استهدفت قوات صنعاء البحرية، ضمن عملياتها العسكرية ضد السفن المرتبطة بالكيان الإسرائيلي، خلال الساعات الماضية، سفينتين: إحداهما نفطية أميركية في البحر الأحمر، وثانية تجارية في المحيط الهندي، كون الشركة المالكة لها انتهكت قرار حظر الدخول إلى موانئ فلسطين المحتلة في البحر المتوسط. وأكد الناطق باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، قيام الأخيرة بتنفيذ عمليتين عسكريتين استهدفتا السفينة النفطية الأميركية «أوليمبك سبيريت» في البحر الأحمر بـ11 صاروخاً باليستياً ومسيّرتين، والسفينة «سانت جون» في المحيط الهندي بصاروخ مجنّح. وكانت أكدت «هيئة عمليات التجارة البحرية» البريطانية، في بيان، أنها تلقت تقريراً عن وقوع حادث على بعد 70 ميلاً بحرياً جنوب غرب مدينة الحديدة الواقعة على البحر الأحمر. وقالت إن «قبطان السفينة أبلغ عن إصابتها بقذيفة مجهولة المصدر»، مشيرة إلى تعرّض السفينة لأضرار بالغة.

ويأتي الهجوم الجديد في أعقاب تأكيد مصدر ملاحي يمني قيام البحرية اليمنية بالبعث برسائل تحذيرية جديدة إلى كافة السفن الملاحية الدولية التي تورّطت مع إسرائيل، حذّرتها فيها من مغبة المرور في المياه الإقليمية والدولية في البحر الأحمر، كونها اخترقت القرار اليمني بالدخول إلى الموانئ الفلسطينية المحتلة عبر البحر الأبيض المتوسط. ووفق المصدر، فإن معظم الشركات الملاحية الدولية التي ليست لها علاقة مع الكيان الاسرائيلي، أعلنت امتثالها للقرار اليمني والإجراءات المتخذة من قبل البحرية اليمنية، ويتم التواصل من قبل طواقم سفنها قبل دخول نطاق العمليات اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، مع البحرية اليمنية لطلب الإذن بالدخول، وتُمنح بالتالي ترخيص مرور آمن.

كما تزامن الهجوم الجديد مع تجديد شركتي «ميرسك» الدنماركية و«هاباغ لويد» الألمانية العملاقتين للشحن البحري، وهما على علاقة بالكيان الإسرائيلي، إعلانهما تجنّب المرور من البحر الأحمر بعد فشل تحالف «حارس الازدهار» بقيادة الولايات المتحدة في تحقيق أهدافه، ومن ثم انهياره على وقع الهجمات اليمنية. وكانت الشركتان تنويان العودة إلى الإبحار عبر البحر الأحمر، في أيلول الماضي، إلا أن استمرار وتصاعد العمليات اليمنية حال دون ذلك. وأقرت الشركتان الاستمرار في الإبحار عبر الطريق الأطول، باستخدامهما نحو 340 سفينة عوضاً عن 300 سفينة تجارية كان من الممكن استخدامها في حال استئناف الشركتين عملياتهما عبر البحر الأحمر. وقالتا، في بيان صادر عنهما، إن سفنهما ستتجنّب البحر الأحمر بسبب المخاوف الأمنية المستمرة، وستستخدم رأس الرجاء الصالح، في إطار تحالفهما الجديد المسمى «تعاون جيميني»، اعتباراً من شباط 2025. وتحاول الشركتان، من خلال التحالف الجديد، أن تتغلّبا على مشكلة تأخير وصول الشحنات وتسليمها في الوقت المحدد للزبائن. وسبق أن استهدفت قوات صنعاء عدداً من السفن التابعة للشركتين، في نطاق عملياتها البحرية المساندة للشعب الفلسطيني ومقاومته في قطاع غزة.

وبالتوازي مع تصاعد العمليات اليمنية البحرية والجوية ضد الكيان الإسرائيلي، عقدت ثلاث من الدول المشاطئة للبحر الأحمر، وهي مصر والصومال وإريتريا، قمة في أسمرة، ناقش قادتها خلالها الأزمات في المنطقة وأزمة البحر الأحمر، وتطرقوا إلى تصاعد عمليات قوات صنعاء، في هذا البحر. ووفقاً لموقع «الدفاع العربي»، فإن الدول الثلاث اتفقت على إنشاء تحالف عسكري بحري، في حين وقّعت كل من مصر وإريتريا اتفاقية دفاعية ثنائية تضمنّت تنفيذ خطوات لحماية الشحن في البحر الأحمر الذي تعطّل، على حد زعم الموقع، «بسبب هجمات الحوثيين». وعلى رغم تصاعد الحراك الدبلوماسي والعسكري بين القاهرة وأسمرة مؤخراً، يبدو أن صنعاء تلقت رسائل تطمينية في هذا الشأن مفادها أن الحراك الأخير بين مصر وإريتريا يهدف إلى كبح النفوذ الإثيوبي في القرن الأفريقي لا أكثر.

على الغلاف

«أفلام أمنية» لطمأنة المستوطنين
توالد الفدائيين يحبط الاحتلال

رام الله - **أحمد العبد**

شيّعت جماهير غفيرة من الفلسطينيين في مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية المحتلة، ظهر أمس، جثامين الشهداء الأربعة الذين اغتالتهم «قوة إسرائيلية خاصة» في المدينة مساء الأربعاء. وانطلق موكب تشييع الشهداء من أمام مستشفى رفيديا الحكومي، بعد مراسم عسكرية، ثمّ توجه إلى «ميدان الشهداء» وسط نابلس، حيث أدى المشيعون صلاة الجنازة على الجثامين، قبل نقلها، في وقت لاحق، إلى مخيمي بلاطة وعسكر في المدينة. وحداداً على أرواح الشهداء، شهدت المدينة إضراباً شاملاً منذ صباح أمس؛ إذ أغلقت جميع المحال



ليست عملية الاغتيال، وسط مدينة نابلس، سوى مؤشر إلى مستويات التصعيد المرتفعة التي تشهدها الضفة (أ ف ب)

> زعم «الشاباك» إحباط عملية تفجير في تل أبيب لتسجيل «نجاحات وهمية وفارغة»

التجارية أبوابها، كما أعلنت المدارس والجامعات تعليق الدوام، نزولاً عند إعلان «لجنة التنسيق الفصائلي» في نابلس الإضراب الشامل.

وكانت قوات خاصة من جيش الاحتلال قد تسللت إلى المدينة واغتالت أربعة شبان، بعد استهداف مركبة كانوا يستقلّونها في السوق الشرقي، ليُدفع بعدها العدو بتعزيزات عسكرية كبيرة إلى داخل نابلس، بهدف «تأمين» القوات الخاصة والسماح لها بالانسحاب. وزعمت سلطات الاحتلال، في بيان مشترك صدر عن «الشاباك» والشرطة في أعقاب العملية، أن قوات من «وحدة اليمام» الإسرائيلية اغتالت خمسة «مطلوبين»، وأن الشبان، ومن بينهم «رئيس تنظيم شهداء الأقصى في مخيم بلاطة»، عصام الصلاح، «كانوا يشكلون خطراً على قوات الاحتلال، وكانوا في صدد التخطيط لأنشطة ضدها في الضفة الغربية وتنفيذها». ومن جهتها، نقلت وسائل إعلام عبرية عن مصدر أمني قوله إن «(مقاتلي اليمام) عملوا على تفكيك (قنبلة موقوتة)»، في إشارة إلى المقاومين، الذين وصفهم المصدر أيضاً بخلية «من المخربين الكبار في كتيبة بلاطة».

على أنّ مصادر محلية أكدت أنّ الشبان الأربعة الذين جرى اغتيالهم لم يكونوا مسلحين، بل عمدوا، في وقت سابق، إلى تسليم أنفسهم للأجهزة الأمنية الفلسطينية، بهدف تجنب الملاحقة الإسرائيلية. وقبيل اغتيالهم، خرج هؤلاء من مقرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، للمشاركة في عزاء أحد معارفهم في مدينة نابلس، من غير سلاح، علماً أن الصلاح كان قد نجا سابقاً من محاولات اغتيال عدة، أصيب خلالها بجروح أجبرته على مراجعة المستشفيات بشكل دوري، وإجراء غسيل كلى بشكل منتظم، كما فجرت قوات الاحتلال منزله أكثر من مرة.

وليست عملية الاغتيال، وسط مدينة نابلس، سوى مؤشر إلى مستويات التصعيد المرتفعة التي تشهدها الضفة الغربية، وهي تندرج في إطار الجرائم المتلاحقة التي ترتكبها قوات الاحتلال؛ إذ شهد مخيم الفارعة، جنوبي طوباس، فجر الخميس، اشتباكات عنيفة بين مقاومين وقوات الاحتلال، بعدما اقتحمته الآخيرة بأعداد كبيرة من الجنود والآليات. وأظهرت مقاطع مصورة استهداف الآليات الإسرائيلية بعبوات ناسفة، بينما تعرض أحد طواقم «الهلال الأحمر» للاحتجاز والتنكيل. كذلك، شهدت مناطق متفرقة في الضفة الغربية اقتحامات، تخللتها عمليات اعتقال وتنكيل، طاولت عدداً من الفلسطينيين. كما عمدت قوات الاحتلال إلى تفتيش عشرات المنازل، في مناطق عدة، وعبثت بمحتوياتها وأجرت تحقيقات مع ساكنيها.

على أنّ التصعيد الإسرائيلي يُقابل بزيادة في العمليات الفدائية في الداخل الفلسطيني، والتي تلقي بظلالها على المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية بشكل مستمر، وسط مخاوف حتى من أن تتسع بشكل كبير في الفترة القادمة، بما يشمل الضفة الغربية والداخل المحتل. ويبدو أن الفشل في التصدي للعمليات الثلاث الأخيرة التي وقعت خلال عشرة أيام فقط، قد زادت من الإحباط داخل جميع المؤسسات الأمنية، لاسيما أنها أسفرت جميعها عن مقتل مستوطنين وجنود، وآخرهم حاخام متطرف، قُتل في عملية الخضيرة مساء الأربعاء.

وبينما تحاول سلطات الاحتلال تدارك الفشل الأمني والاستخباراتي المشار إليه، زعم جهاز «الشاباك»، أمس، أنه أحبط مخططاً لتفجير «برج عزرائيلي» في تل أبيب، قبل أن يتهمه مراقبون بابتداع «فيلم كاوبوي جديد»، في إطار «سلسلة أفلام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية». ولفت المراقبون إلى أنه «خلال 10 أيام، وقعت 3 عمليات فدائية ناجحة تسببت بمقتل وجرح العشرات، فيما اثنان من منفذيها هم من الداخل المحتل، وفشل الاحتلال في منعها أو توقعها». وطبقاً لهؤلاء، فإنّ بيان «الشاباك» عن مخطط التفجير، واتهام 5 شبان من الداخل المحتل بالوقوف خلفه، والادعاء أنهم أسسوا بنية تحتية لـ» داعش»، لديه أهداف عدة، من بينها محاولة تسجيل نجاحات مجانية وفارغة أمام المستوطنين، بالإضافة إلى ربط العمليات الفدائية التي قد تحصل «بتنظيم داعش أو أفكار داعشية».

وفي خطوة هي الأولى من نوعها منذ «الانتفاضة الثانية»، أعلن جيش الاحتلال نشر ناقلات جند مدرعة قرب المستوطنات والبؤر الاستيطانية في الضفة المحتلة وغور الأردن. وتعقيباً على ذلك، قالت هيئة البث الإسرائيلية إنّ «كل قائد فرقة إقليمية يضع ناقلات الجنود المدرعة وفقاً للاعتبارات التشغيلية»، من دون وجود إرشادات مسبقة حول تموضعها، لافتةً إلى أن جيش الاحتلال يتخوف من وقوع هجمات على المستوطنات في الضفة، على غرار ما حصل خلال عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر.

عودة الكمائن النوعية: جباليا تواصل إيلام العدو

9

غزة – **يوسف فارس**

أعاد الأداء الميداني المفاجئ لفصائل المقاومة في مخيم جباليا، شمالي قطاع غزة، عقارب الساعة عاماً كاملاً إلى الخلف؛ إذ ظهر من زخم العمليات الأخيرة وتكتيكاتها الجديدة، وكأن المقاومين لم يتعرّضوا طوال عام كامل لعدوان مستمر، ولم يخوضوا عشرات المواجهات البرية القاسية التي استنزفت قدراً كبيراً من إمكانياتهم العسكرية وذخرهم البشري. ونفذت المقاومة، أمس، واحداً من أكبر كمائنها منذ بداية الحرب، وفي حيّز جغرافي كان يفترض جيش العدو أن الدخول إليه سيكون أقرب إلى النزهة، بالنظر إلى أنه دمّر ثلثي كتلته العمرانية من الجو، ونفّذ فيه خلال العام الماضي عمليتين برّيتين كبيرتين، حشد فيهما أكبر فرقه العسكرية.

وفي الكمين الكبير الذي أقرّ جيش العدو بمقتل ثلاثة من ضباطه يحملون رتبة رائد فيه، أكد «الإعلام العسكري» التابع لـ«كتائب القسام» أن المقاومين استهدفوا على نحو مركز، سرية مشاة ميكانيكية مؤلّلة مكونة من 12 مركبة عسكرية وشاحنة محمّلة بالجنود شرق مخيم جباليا. ووفقاً لـ«الكتائب»، فإن القوة الكبيرة وقعت في كمين أُعد مسبقاً، حيث فجّر المقاومون عبوة «شواظ» بالشاحنة المحمّلة بالجنود فور وصولها إلى المقتلة، ثم فجّروا جيب «همر» بعبوة رعدية، واستهدفوا جيباً آخر بقذيفة «تاندوم». وبعد ذلك، تقدّم المقاومون إلى الجنود وأجهزوا على من تبقى منهم من المسافة صفر بالأسلحة الرشاشة الخفيفة. وحينما فرّ عدد منهم إلى منزل محاذٍ لمسرح الكمين، فجّر المقاومون بهم عبوة مضادة للأفراد كانت مزروعة سلفاً، وأعادوا الكمون، إلى أن حضرت قوة النجدة، لتبدأ الطبقة الرابعة من الكمين، حيث تمكّن المقاومون من تفجير دبابتي «ميركافا» تابعتين لقوة الإنقاذ بقذيفة «تاندوم» وعبوة «شواظ».

وإذ اعتبر المستوطنون أن تلك العملية أفسدت عيد «الغفران»، فقد حفل أمس بعدد كبير من المهمات القتالية النوعية، إذ أعلنت «كتائب القسام» أن مقاوميها تمكنوا من استهداف قوة استطلاع مكوّنة من جيبين وأربعة جنود بطائرة مسيّرة انتحارية شرق مدينة خانيونس جنوب القطاع. ولا

> صاحب «خطة الجنرالات»: القتال على جبهتين لا يخدم إسرائيل

يؤكد ذلك أن المقاومة لا تزال تمتلك الحد الأدنى من الإمكانيات التي تستطيع من خلالها استنزاف العدو فحسب، وإنما أن لديها أيضاً قدرات نوعية بالنظر إلى توقيت الحرب ومستوى زخمها الذي لا يمكن مقارنته بضغط أشهر البدايات.

وبالعودة إلى مخيم جباليا، الذي تستمر فيه العملية البرية الإسرائيلية لليوم السادس على التوالي، قالت «كتائب القسام» إنها تمكنت من تدمير دبابة «ميركافا 4» بعبوة شديدة الانفجار في حي الزهراء غرب مخيم جباليا. كما أكدت في الوقت ذاته استهداف دبابة «ميركافا» بعبوة ناسفة قرب مقر الدفاع المدني غرب المخيم، معلنةً أيضاً دك تحشدات العدو شرق جباليا بقذائف «الهاون». كذلك، تحدّثت «الكتائب» عن تمكن مقاوميها من الاشتباك مع قوة خاصة من المسافة صفر وإيقاع أفرادها بين قتيل وجريح غرب المخيم، وقالت إنها استهدفت دبابة أخرى بقذيفة «تاندوم» في حي القصاصيب وسط المخيم. وأفادت «سرايا القدس»، بدورها، بأن مقاوميها تمكّنوا من قنص جندي إسرائيلي في منطقة التوام شمال غرب مدينة غزة. كما أكدت أنها تمكنت من استهداف تجمع لآليات العدو بالقذائف المضادة للدروع، واشتبكت أيضاً مع الجنود من المسافة صفر في منطقة التوغل في محيط مسجد رياض الصالحين شرق مخيم جباليا.

ودفع ذلك الزخم الميداني، إلى جانب كثافة العمليات، صاحب «خطة الجنرالات»، إيغور آيلاند، إلى الإقرار في تصريح نقلته عنه «القناة الـ12» الإسرائيلية، بأن إسرائيل عاجزة عن تحقيق النصر المطلق لأن «حماس» و«حزب الله» لن يستسلما، وختم تصريحه بالقول إن «استمرار القتال على الجبهتين لن يخدم إسرائيل، وسنكون بحاجة إلى فتح الأبواب أمام الترتيبات السياسية».

إسرائيل تتابع حربها على المساعدات في سوريا

علاء حلبي

بالتوازي مع استمرار تدفق الوافدين من لبنان، من سوريين ولبنانيين، إلى سوريا، وسّعت حكومة الأخيرة نشاط وزاراتها ومديرياتها لاستيعاب كل من يدخل عبر الحدود المفتوحة بين البلدين، ضمن تسهيلات كبيرة، واستنفار لعدد من المنظمات، من بينها «الهلال الأحمر السوري». وفي هذا السياق، تؤكد مصادر حكومية، في حديثها إلى «الأخبار»، أن سوريا تعتبر مسألة استقبال الوافدين «أمراً محسوماً لا نقاش فيها» ، على الرغم من الضغوط الاقتصادية الكبيرة على البلد الذي أنهكته الحرب المستمرة منذ عام 2011، والتي دمرت قطاعات عديدة حيوية، بالإضافة إلى العقوبات الأميركية والأوروبية التي راكمت آثاراً كبيرة، واستنزفت الاقتصاد السوري.

وفيما تركز اهتمام الحكومة السورية، في الأيام الأولى للعدوان الإسرائيلي، على حمص ودمشق وريف دمشق، باعتبارها المحافظات الأولى التي استقبلت الوافدين، بدأت محافظات أخرى الاستعداد لاستقبال وافدين، من خلال تجهيز مراكز إيواء. ومن بين تلك، تتجهز اللاذقية وطرطوس وحلب وحماة، ضمن خطة تهدف بشكل أساسي إلى ضمان أفضل سبل مُمكنة للإيواء وتقديم المساعدات. ومع استمرار تدفق الوافدين (70% منهم تقريباً من السوريين و30 % من اللبنانيين)، بدأت دول عديدة إرسال مساعدات إنسانية وإغاثية وطبية لمساعدتهم، من بينها إيران التي أرسلت طائرتين، علماً أنه يجري الإعداد لإرسال طائرات أخرى. كما وصلت مساعدات من روسيا. وأعلنت الإمارات توفير 30 مليون دولار كمعونات، بالإضافة إلى العراق الذي أرسل أسطولاً برياً من الشاحنات المحملة بالمساعدات، التي وصلت إلى المستودعات تمهيداً لتسليمها لمستحقيها.

ومن بين المستودعات التي تم وضع المساعدات العراقية فيها، معمل سيارات في مدينة حسياء الصناعية التي تعرضت في وقت سابق لاعتداء إسرائيلي استهدف ثلاث سيارات محملة بالمساعدات، لتعود إسرائيل وتشن هجوماً صاروخياً عنيفاً على معمل السيارات، ليل الأربعاء – الخميس، الأمر الذي تسبب بتدمير معظم المساعدات، وفق مصادر مطلعة في حمص. وتزامن الهجوم على حسياء، مع هجمات أخرى طاولت مواقع عسكرية في محافظة حماة القريبة. وفي هذا الإطار، ذكرت وزارة الدفاع السورية، في بيان، أنه «حوالي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل شن العدو الإسرائيلي عدواناً جوياً من اتجاه شمال لبنان، مستهدفاً معملاً لتجميع السيارات في المنطقة الصناعية في حسياء، في ريف حمص و أحد المواقع العسكرية في حماه واقتصرت الخسائر على الماديات».

وجاء العدوان الإسرائيلي الجديد على حمص وحماة، بعد يوم واحد على اعتداء طاول حي الشيخ سعد (المزة) في دمشق، إحدى أكثر المناطق السكنية اكتظاظاً، الأمر الذي تسبب باستشهاد 9 أشخاص وإصابة آخرين، بالإضافة إلى أضرار كبيرة في البناء الضخم الذي تعرض للعدوان. وفي الوقت الذي تتابع فيه إسرائيل اعتداءاتها على الأراضي السورية، تشهد درعا، جنوبي البلاد، محاولات مستمرة لإشعال المنطقة، عبر هجمات خاطفة يشنها مسلحون، تؤكد مصادر ميدانية أنهم مرتبطون بـ«هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة – فرع تنظيم القاعدة السابق في سوريا)، والتي تهدف إلى استثمار العدوان الإسرائيلي وحرب الإبادة التي تشنها على الفلسطينيين واللبنانيين لإشعال جبهة الشمال السوري. وفي المقابل، دفع الجيش السوري إلى إرسال تعزيزات جديدة إلى خطوط التماس، وتوجيه رسائل إلى الجماعات المتشددة بأن أية محاولات لشن هجمات ستقابل بشكل حازم.

أما سياسياً، فبحث وزير الخارجية السوري، بسام صباغ، مع الأمين العام لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة»، طلال ناجي، تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والعدوان على لبنان، والاعتداءات المتكررة على سوريا. وذكرت «وكالة الأنباء السورية» (سانا) أن صباغ أكد «دعم سوريا الثابت والمبدئي للقضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف»، بما في ذلك «حقه المشروع في مقاومة كل أشكال الاحتلال والعدوان»، مشدداً على «ضرورة وقف حرب الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب التي يرتكبها كيان الاحتلال في المنطقة، مستفيداً من مظلة الحماية والدعم التي توفرها الإدارة الأميركية». ومن جهتها، حذرت روسيا من مخاطر التحركات الإسرائيلية الأخيرة قرب الشريط الفاصل مع سوريا، والتي تخللتها أعمال إزالة الغام وسواتر، واختراق للمنطقة منزوعة السلاح، في الجولان السوري المحتل. ونقلت وكالة «إنترفاكس» الروسية عن المتحدث باسم الرئاسة الروسية، ديمتري بيسكوف، تحذيره من أن توسّع العملية العسكرية الإسرائيلية إلى سوريا ستكون له عواقب كارثية على الشرق الأوسط. وتأتي التصريحات الروسية الجديدة بالتزامن مع استعدادات موسكو لعقد اجتماع جديد وفق صيغة أستانا في العاصمة الكازاخية، وفق ما أكد نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي فيرشينين، الذي أشار إلى أن اللقاء الـ22 سيتم عقده قريباً، من دون تحديد موعد واضح. والجدير ذكره، هنا، أن اللقاء الـ21 عقد في شهر كانون الثاني الماضي، فيما من المتوقع أن تمهد النسخة الـ22، للقمة المنتظرة بين الرئيسين الروسي، فلاديمير بوتين، والتركي، رجب طيب إردوغان، بما من شأنه تحريك مسار أستانا المجمد، بالإضافة إلى تقديم دفعة للمساعي التركية للتطبيع مع دمشق، عبر وساطة روسية وإيرانية وعراقية.

جاء العدوان الإسرائيلي الجديد على حمص وحماة، بعد يوم واحد على اعتداء طاول حي المزة في دمشق (أ ف ب)



◄ إعلانات رسمية

إعلان قضائي

صادر عن محكمة الدرجة الأولى المدنية في بيروت
الغرفة السابعة العقارية
برئاسة القاضي ناتالي الهبر
وعضوية القاضيين الضبيقة ومرعشلي
رقم الأوراق: 2024/14
الجهة المدعية: أمنه حسن شبقلو
الجهة المُدعى عليها والمطلوب إبلاغها لمجهولية محل الإقامة:
يوسف عبد القادر شهباز
الأوراق المطلوب إبلاغها: الاستحضار المُقدم من الجهة المُدعية بتاريخ 2024/1/29 بالرقم 2024/14 والذي تطلب بمُوجبه: إلزام الجهة المُدعى عليها بتسجيل الأسهم العائدة لها في القسم رقم /18/ من العقار رقم /2627/ المزرعة والبالغة /32,323/ سهماً على اسم الجهة المُدعية طبقاً للحق الناشئ للجهة المُدعية بمُوجب عقد البيع الممسوح المُنظم لدى الكاتب العدل في الغبيري الاستاذ هزاع حماده برقم عُمومي /5322/ وخُصوصي /218/ تاريخ 2005/3/11 والتسجيل في السجل العقاري.
فيقتضي عليكم الحُضور إلى قلم المحكمة أو إرسال من ينوب عنكم بمُوجب سند قانوني مُصدق أصولاً لتبلغ واستلام الأوراق الخاصة بكم وذلك في مُهلة عشرين يوماً تلي تاريخ النشر الأخير.
رئيس القلم
بشرى البستاني

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب عامر مهدي الآتات مُوكله محمد مرهج أيوب سندات تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارات: 101، 456، 457، 599، 600، 601، 626، 671، 676، 703، 710، 724، 725، 740، 744، 772، 788، 792، 812، 826، 829، 843، 960، 1077، 1084، 1088، 1214، 1223، 1237، 1306، 1323، 1352، 1386، 9، 24، 53، 65، 89، 94، 168، 170، 188، 218، 272، 287، 302، 319، 376، 394، 396، 499، 523، 535، 536، 537، 542، 544، 545، 632، 645، 658، 665، 670، 701، 728، 765، 767، 803، 815، 821، 851، 937، 947، 982، 987، 993، 1033، 1067، 1075، 1089، 1090، 1236، 1270، 1286، 1336، 1379، 262، 267، 1217، 46، 45، 27، 47، 212، 219، 233، 246، 247، 304، 500، 505، 524، 525، 606، 667، 726، 732، 741، 836، 869، 900، 934، 1189، 1209، 1249، 1255، 1268، 1293، 1295، 1328، 1329، 1339، 1384، 1387، 15، 83، 131، 137، 160، 165، 172، 183، 215، 220، 268، 269، 281، 329، 330، 373، 400، 403، 484، 513، 547، 572 يحفوفا.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب وسام عبد المولى نون مُوكلته سعاد حسين شكر سند تمليك بدل ضائع بحصتها بالعقار 413 النبي شيت.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب خليل قاسم طه مُورث مُوكلته محمود عبدالله المقهور سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1509 الهرمل.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب محمد حسين فهده مُوكله أمير كامل نصر الدين سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 3066 قسم 7 الهرمل.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان شطب شركة

صادر عن السجل التجاري في بيروت بمُوجب محضر اجتماع الجمعية العُمومية غير العادية المُنعقدة بتاريخ 2022/12/2 تقرر بتاريخ 2024/10/9 حل شركة «مُؤسسة البحوث والاستشارات ش.م.ل.» (أوف شور) رئيس مجلس إدارتها - مُديرها العام السيد فادي فهد نبوت وشطب قيدها من السجل التجاري في بيروت حيث هي مُسجلة برقم /1801071/ ورقم تسجيلها في وزارة المالية /1141270/.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه ومُلاحظاته خلال مُهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف مارلين دميان

إعلان

من أمانة السجل العقاري بالبقاع
طلب المُحامي أمين سليمان رزق بصفته وكيلاً عن ماري مدلان إبراهيم النجار وهدى سعدالله النجار سندات تمليك بدل عن ضائع للمُوكلتين هدى سعدالله النجار بحصصها بالعقارات رقم 478 معلقة بناء و592 معلقة أراضي و15 حوش الزراعنه و67 و66 و65 معلقة بناء وبحصص ماري مدلان إبراهيم النجار بالعقارات 66 و65 و67 معلقة بناء و592 معلقة أراضي و15 حوش الزراعنه.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

لأمانة السجل العقاري في زحلة
طلبت هدية نايف قعزان مُوكلها نايف حبيب قعزان سند تمليك بدل ضائع بالعقار 773 دير الغزال.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

لأمانة السجل العقاري في زحلة
طلب هادي مهدي جمعة مُوكله محسن علي دلول سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 281 علي النهري.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط



على الغلاف

من الحذف الى الحجب الخفي... العدو يحكم الخناق على مواقع التواصل

كيف تتحايل على المكارثية الرقمية وخوارزمياتها

مع توسّع العدوان الاسرائيلي على لبنان، ازدادت الرقابة عبر منصات التواصل الاجتماعي، تارةً عبر سحب المحتوى المناصر للقضية الفلسطينية، وطوراً عبر أساليب ملتوية، وتحديداً من خلال ما يُعرف بـ «الحجب الخفي»

علي سرور

منذ بداية «طوفان الأقصى» في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023، كشّر عمالقة التواصل الاجتماعي عن أنيابهم، وانغمسوا في الحرب التي اعتبرتها إسرائيل «وجودية» ضد الفلسطينيين في قطاع غزة. وراحت منصات السوشال ميديا تتنافس في ما بينها على خنق المحتوى الذي يسلّط الضوء على المجازر الإسرائيلية أو يدعم الفلسطينيين، بطرق رسمية وغير رسمية.

ومع توسّع العدوان على لبنان في الأسابيع الأخيرة، ازدادت شراسة عمالقة التكنولوجيا ومنصات التواصل الاجتماعي، في التماهي مع العدو واستخدام شمّاعة «الإرهاب» و«معاداة السامية» بهدف حجب المحتوى المناصر لفلسطين، تارةً عبر التحذير وسحبه، وطوراً عبر أساليب ملتوية، وتحديداً من خلال ما يُعرف بـ «الحجب الخفي».

وعلى الرغم من محاولات شركات التواصل الاجتماعي الكبرى، على رأسها ميتا المالكة لفايسبوك وإنستغرام وواتساب وثريدز، دسّ السمّ في العسل وسط جهل غالبية المستخدمين، إلا أنّ التعتيم القسري للمحتوى الداعم لفلسطين، تجلّى إبّان اغتيال اسماعيل هنية في طهران. إذ دأبت ميتا على سحب الصور التي نعت القائد الفلسطيني، حتّى تلك التي نشرها قادة عالميون أمثال رئيس الوزراء الماليزي أنور إبراهيم. أمرٌ لم يمرّ مرور الكرام، بل شهد ردود فعل عكسية من بلدان عدّة، بدءاً من ماليزيا ورئيس وزرائها، وصولاً إلى تركيا، التي تعتبر خامس أكبر دولة في العالم من حيث عدد مستخدمي انستغرام (57 مليون مستخدم). وبعد الدول، اضطرّت ميتا للتراجع خطوةً إلى الوراء، وإعادة نشر المحتوى المحذوف مع تقديم اعتذارات رسميّة، بالإضافة إلى إصدار تحديثات على منصاتها بشأن تخفيف القيود على كلمات معيّنة، وأبرزها كلمة «شهيد». انكسار الشركة العلنيّ أمام الضغط الرسمي، لم يوقفها هي وأخواتها، عن المضي قدماً في خنق المحتوى المناصر للقضية الفلسطينية والمعادي للصهيونية بدعوى «ترويجه للإرهاب ومعاداة السامية». واعتمد الثلاثي - ميتا وإكس وتيك توك - الذي يسيطر على وسائل التواصل المعاصرة - على وسائل وطرق من تحت الحزام لفرض الرقابة على جميع الأصوات التي تفضح للرأي العام العالمي، حقيقة ما يحدث في القطاع خلال الفترة الماضية، وما يجري في لبنان مع توسّع العدوان خلال الأسابيع الأخيرة.

> **تشغيل خاصّية التنبيهات يسمح بوصول المحتوى حتّى في حال وجود حظر غير معلن على الحساب**

وتلجأ وسائل التواصل الاجتماعي إلى ما يُعرف بالحجب الخفي (Shadow banning)، ما يعني حجب المحتوى الخاص على منصات التواصل الاجتماعي من دون إعلام المستخدم. يؤدي ذلك إلى انخفاض التعليقات والإعجابات والمشاركة الإجمالية على المنشورات. لا تعترف منصّات التواصل الاجتماعي رسمياً بهذا النوع من الحظر، لكنها استراتيجية تستخدمها للسيطرة على المحتوى «السيّء» ومنعه من الوصول إلى الرأي العام العالمي، عبر خوارزمية المنصات وبطريقة «هادئة» لا تلفت الانتباه.

تشرح الخبيرة في الأمن السيبراني تالا الزين لنا عن هذا النوع من التعتيم الإعلامي الذي تلجأ إليه الشركات الكبيرة ضد مستخدميها لمنع وصول فكرة معيّنة. تقول إنّ هذه الشركات بدأت بتطبيق الحجب الخفي، بالتزامن مع العدوان على غزة، على معظم المنشورات في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، التي تذكر كلمة «إسرائيل» أو «غزة» أو «فلسطين»، فيما أُضيفت حالياً إلى القائمة كلمة «لبنان».

وتلفت الخبيرة اللبنانية إلى أنّ الشركات تبعث في بعض الأحيان، رسالة إلى المستخدمين تعلمهم فيها كيف أنّ المحتوى المحجوب يخالف الـ Community guidelines، أي الإرشادات الاجتماعية، لكنّها تعليمات مطّاطة لا تحدّد الفارق بين المحتوى المقبول، وذلك الذي تعتبره مؤذياً.

أمّا في حال إخفاء الشركات حجبها الخفي عن المستخدم، فالطريقة الأنسب لمعرفة ذلك، وفقاً للخبيرة، هي عبر التقاط الشخص إلى مستوى الـ Reach، وما إذا انخفض وصول المحتوى عن مستوياته العادية.

وحول إمكانيّة التهرب من الحجب الخفي، تقول صاحبة حساب cybernest على إنستغرام إنّ على المستخدم استبدال الكلمات الممنوعة والالتفاف على الخوارزمية، مثل استعمال كلمة «العدو» بدل عبارة «إسرائيل»، وتفادي صور ومظاهر معيّنة قد تجذب انتباه الخوارزمية. كما أنّ المستخدم، يستطيع الطلب من متابعيه تشغيل خاصية التنبيهات (Notifications) عند نشر المحتوى، ممّا يسمح بوصوله حتّى في حال وجود حظر غير معلن على الحساب.

وفي سياق الحجب الخفي وتأثيره على الرأي العام، فقد نشر الأستاذان في جامعة «ييل» الأميركية توحيد زمّان وين شاو تشين، دراسة جديدة قبل بضعة أشهر، تشرح كيف يمكن للحجب الخفي أن يغيّر الرأي العام بصمت على الإنترنت. وتفضّل الدراسة كيف يمكن لمنصات التواصل الاجتماعي أن تغيّر مواقف المستخدمين أو تزيد من الاستقطاب العام من خلال كتم أو تضخيم المنشورات بشكل انتقائي بطرق تبدو محايدة للمراقب الخارجي. وعلى الرّغم من أنّها ركّزت على مخاطر تطبيق «تيك توك» الصيني على المجتمع الأميركي، إلا أنّها تنطبق بشكل مشابه على تطبيقات «ميتا»، وتحديداً فايسبوك وانستغرام، وتطبيق إكس المملوك من الملياردير اليميني إيلون ماسك. وجميع هذه الشركات تتماهى مع العدو في حربه الحالية، لكنّ بإمكان المستخدمين التحايل على سياساتها لاستغلال المنصّات الواسعة والمفتوحة على الرأي العام العالمي، من أجل إظهار حقيقة ما يجري في ظلّ العدوان المستمر.



«إم سي أس»: ماكينة حرب تتحدث لغة المستعمِر

بوك مخلوف

خلال مسيرة تضامنية مع غزة أقيمت أخيراً في الولايات المتحدة الأميركية، اضرم مواطن أميركي النار في نفسه احتجاجاً على مساندة بلاده لإسرائيل، بل على تورط أميركا المباشر في الإبادة الحاصلة. هذه الأخبار لا تعجب الكثير من اللبنانيين. هذا مفهوم. فهؤلاء الأميركيون المحتجون لا علاقة لهم بـ «ماكدونالدز» و«ستاربكس»، بالتالي، لا ينظر إليهم على أنهم أميركيون. النار المُضرمة في جسد ذاك المواطن الأميركي، هي تمثيل مكثّف عن العالم بوصفه جحيماً. الجحيم الذي صنعته أميركا؛ أميركا التي تقصفنا إسرائيل بقنابلها. ثمة في لبنان من يريد التحدث مع أميركا هذه التي تحرق العالم بقنابلها وتحوّله إلى جحيم. بل هناك من يقول لأميركا: «على جحيمك أنْ يطال هذه الجغرافيا، سيدتي أميركا».



«إم سي اس» (media content studio) أو «استوديو المحتوى الإعلامي» منصة إعلامية جديدة، عربية «على الطراز الحديث»، تضمّ «إعلاميين» من الصفّ الثاني معظمهم طفرات ولدت على هامش إكس؛ أولئك ممن يخاطبون أميركا بلغة الفسَيد. ذاك الذي يشتكي لأحدٍ يستقوي به ويحثه بتفسيده هذا على الدفاع عنه.

يشي موقع «إم سي اس» بأهواء أنظمة الخليج. نستشفّ ذلك من الشعار، والألوان المعتمدة، والخط المستعمل. يحوي الموقع مقالاتٍ وأخباراً في مجالاتٍ شتّى، عدا عن زاوية «صحة» التي تنشر تقارير على شاكلة «طريقة تخفيف أعراض القولون العصبي»، فكل مصائب المنطقة والحروب، وربما وباء كورونا سببها إيران و«حزب الله». الزوايا المتوفرة الأخرى على الموقع، ومن بينها زاوية «سلام» (يا سلام)، بروباغندا سياسية ذات نزعة استعمارية، لكي لا نقول نيو ليبرالية، فالحرب هي حرب على المصطلح أيضاً.

تهم في «تمشيط المنطقة». حين كان المصطلح (تمشيط المنطقة) يعني التفتيش، والاستطلاع، والكشف، يغدو مع نانسي رصداً للموقع: المقاومة وبيئتها، فترويج للمعلومات المضللة، فإعادة نشر السردية الأميركية. هذا ما يريد الأميركي أن يسمعه ولو كان يتحدث لوحده، في غرفة أو في استوديو. في الحلقة الأولى، تسبغ نانسي صفة الضحية على الشعب اللبناني. لا تكتفي بذلك، بل تنطق باسمه: «الشعب اللبناني بأسره ضحية كونه أسيراً عند «حزب الله»، والجنوبيون أداة استحال خواء، وقتاً ضائعاً، أو آمالاً تبخرت في الهواء.

أخذت الحلقة الأولى من «استوديو نانسي» عنوان: «الشعب اللبناني بأسره أصبح رهينة قرارات «حزب الله» وإدارة المعركة في جنوب لبنان في يد إيران». في استوديو صغير معتم، يثير القلق لمن يعتريه الهلع من الأماكن الضيقة، تمارس نانسي ما يمارسه الجنود المطيعون عند بداية الحروب؛ تهم في «تمشيط المنطقة». حين كان المصطلح (تمشيط المنطقة) يعني التفتيش، والاستطلاع، والكشف، يغدو مع نانسي رصداً للموقع: المقاومة وبيئتها، فترويج للمعلومات المضللة، فإعادة نشر السردية الأميركية. هذا ما يريد الأميركي أن يسمعه ولو كان يتحدث لوحده، في غرفة أو في استوديو. في الحلقة الأولى، تسبغ نانسي صفة الضحية على الشعب اللبناني. لا تكتفي بذلك، بل تنطق باسمه: «الشعب اللبناني بأسره ضحية كونه أسيراً عند «حزب الله»، والجنوبيون أداة إيرانية». ينتهي مفعول الخطاب الإنساني لحظة الإشارة إلى سكّان الجنوب. يبدو أنّ هناك مخالب مسنونة تتلطى وراء «الإنسانيين» هؤلاء. وسرعان ما ينكشف لحظة ظهور هذه المخالب، غرض الخطاب وحقيقته. ففي اعتبارها الجنوبيين يداً إيرانية، تجرد نانسي شعباً كاملاً من إنسانيته عبر تشييئه بل عبر شيطنته له. فاليد الإيرانية مصطلح ذو مدلول عسكري. إنه مصطلح يشجّع على القتل، يحرّض الأميركيين- وأعوانهم- على شنّ الحرب على من تمّت «عسكرتهم»، في القول عنهم يداً إيرانية. اليد الإيرانية عند نانسي وعند الراعي الرسمي لها، هي يد مسلحة، أي غير مدنية. إنها مسلّحة لأنّ صاحب هذه اليد، لا يمد يده لمصافحة الأميركي والإسرائيلي. وعليه، تفسّد نانسي على كل يعادي إسرائيل ويرفض الجحيم الأميركي، وتحرّض على قتله. هذه معلومات أولية تعيد «المخبرة المحلية» إسماعها للأميركي. معلومات وظيفتها حثّ الأخير على المجيء سريعاً للقضاء على الأيادي الإيرانية، وإنقاذ الرهائن، كما اعتاد أن يفعل في أفلام هوليوود.

> **«عسكرة» أهل الجنوب لتبرير استهدافهم من قبل الاحتلال**

تتقدم نانسي خطوة إلى الأمام. في الحلقة الثانية، تتحدث عن «مقتل القياديين في «حزب الله» وتزايد النقمة داخل بيئة حزب الله». تبدو في هذه الحلقة واثقةً من معلوماتها كثيراً. النبرة وملامح الوجه كفيلان بتأكيد ذلك. الصوت المزعج الذي عرفنا إيقاعه «المونوتوني» يصير في هذه الحلقة صراخاً. ثقة عارمة وصراخ ناشز. طبعاً. إنها الفرحة التي يتعذر إخفاؤها، الفرحة الناجمة عن الشق الأول من عنوان الحلقة. غير أنّ نانسي في هذه الحلقة تكشف عن سرّ مخبوء. سرّ لو سمعه أحد يعمل في البورصة أو في سوق المال، لوجد مصير الإغريقي اسخيليوس نفسه، في الموت من فرط الضحك، مفاده أنّ ثروة «حزب الله» تضاعفت 500 بالمئة خلال الانهيار المالي الذي شهده لبنان. لا تتوقف نانسي هنا. مدة الحلقة عشر دقائق وعليها ملء الهواء وإنجاز المهمة. تصف نانسي أحوال مناصري «حزب الله» الذين تهجروا من منازلهم، وتخبرنا أنهم بدأوا يشعرون بالتململ، وبانعدام الثقة بمؤسسة الحزب نتيجة استشهاد القيادات. «المخبرة المحلية» تستعجل الحرب. تريد خسارة «حزب الله» فوراً. نانسي تعمد إلى بث البلبلة وسط الجمهور، وتراهن على خلق رأي متضعضع في خضم الحرب؛ رأي يشكك بثروة تملكها «بيروقراطية حزبية» فيما شعور بالاغتراب ينهش وجدان المشكك.

لا مكان للمُشكك عند نانسي ولو بدت أنها حريصة عليه، تتوجه بمعلوماتها «القيمة» وتحليلاتها الخنفشارية إليه. سيبقى يداً إيرانية بالنسبة إليها مهما أدى فعل الندامة. الحلقة الثالثة من استوديو نانسي إدانة مقذعة لجمهور واسع ينتمي إلى «حزب الله»، إذ تصوّره على أنه جمهور يعشق القتال والموت، جاهل وأميّ ويكاد لا يعرف التعليم والمدرسة. تتحدث نانسي عن «أطفال»، عن مراهقين جندهم «حزب الله » للقتال في سوريا، وتسهب في شرح استشراقي يركن على يمين اليمين الصهيوني، أيديولوجيا «حزب الله»، متعمدة تشويه الحزب وتقبيحه، في أجندة تقوم المنصة كلها عليها. مجدداً، نحن لسنا أمام إعلام بل أمام ماكينات حرب. ماكينات تتحدث لغة المستعمِر، تستعين بمترجم إذا تطلّب الأمر. الرأس مطاطا والتسوّل للاستعمار شغّال. هذه المطابخ التي جعلت من إيران خطراً داهماً بل عدواً كاسراً، تُلصق بها كل سمات إسرائيل وصفاتها، وتصوّر «حزب الله» كداعش، باذخة ومملة مهما أفرطت في استعمال مقادير السمّ حتى طاهيته الرئيسية، تلك التي تخرّجت كـ«إعلامية» من منصات التواصل الاجتماعي، التي تتنقل بين عواصم خليجية، وخيم جبهة «النصرة»، وقاعات مؤتمرات واشنطن، ماريا معلوف، ضجرت من تأدية هذا الدور. احكوا بقدر ما شئتم، ليس على الكلام جمرك، وليس لحلقاتكم المصورة مشاهدون، لكن عندما تنتهي الحرب لنا حديث طويل.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الجمعة 11 تشرين الأول 2024 العدد 5319

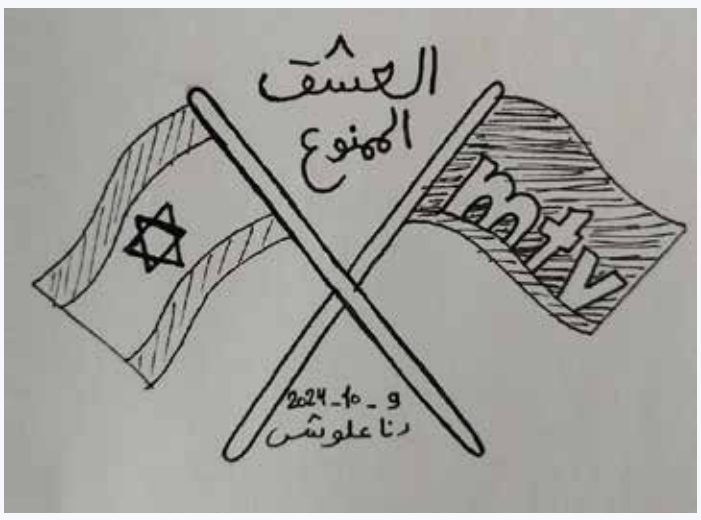
هوامش على دفتر «الطوفان»

الإعلام الابراهيمي يجرّ لبنان إلى الفتنة

زكية الديراني

تفوقت قناة mtv على اعلام العدو الإسرائيلي، ليس فقط في بثّ الأخبار المضللة التي تخدم الحرب النفسية التي يشنّها الاحتلال على الشعب اللبناني، بل أيضاً في التحريض على استهداف المدنيين النازحين في بيروت والتحريض عليهم وبالتالي جرّ لبنان إلى الفتنة والحرب الأهلية التي هدّدهم بها نتنياهو. منذ اندلاع الحرب، تفنّنت المحطة اللبنانية عبر مراسليها في مختلف المناطق اللبنانية، بالتحريض على المقاومة ونقل صورة الهزيمة والاستسلام. لكنها هذه المرة صوّبت سهامها على النازحين، ليكونوا تحت مرمى نيران العدو.

أول من أمس، نشر موقع mtv الالكتروني الذي يرأسه داني حداد، خبراً حرّض العدو الاسرائيلي على النازحين، قائلاً: «سجّل تواجد لعناصر مراقبة من «حزب الله » في منطقة الصيفي (وسط بيروت)، وقام بعض المواطنين بالتواصل مع مخابرات الجيش وشعبة المعلومات من دون إيجاد حل لهذه المشكلة. كما تسجل ليلاً حركة لسيارات رباعية الدفع في المنطقة ويقوم بعضها بحركات استفزازيّة في شوارع الاشرفية».



أثار خبر المحطة التي يديرها ميشال المرّ، حملةً واسعةً على صفحات السوشال ميديا مطالبةً وزارة الاعلام باتخاذ التدابير اللازمة بحق القناة. وراح بعض الناشطين ينقلون فيديوهات وصوراً من قلب بيروت، لنفي خبر mtv جملة وتفصيلاً. مع العلم أنه سبقت خبر mtv حملة تحريضية واسعة قامت بها مراسلة المحطة مريم مجدولين اللحام ضد العاملين في «الهيئة الصحية الاسلامية». ولم تمر ساعات على تحريض مجدولين اللحام التي تدعي بأنّها صحافية، حتى قام العدو بقصف مراكز الهيئة في منطقة الباشورة (بيروت) ومناطق أخرى في لبنان، ما أوقع عدداً من الشهداء والجرحى.

لكنّ وزارة الاعلام اللبنانية التي صمتت دهراً، نطقت أخيراً، مسجلةً موقفاً هزيلاً. بدل أن تقوم الوزارة بخطوات حاسمة لردع القناة عن حملات التضليل والتحريض وبثّ الفتن الأهلية، اكتفت بتوجيه تذكير لها، طالبة منها «عدم الانزلاق الى الفتن وتعريض السلم الأهلي في زمن الحرب».

وقد نشر وزير الاعلام زياد مكاري تغريدة على صفحته على منصة X، قائلاً «إن أي خبر تعوزه الدقة أو يفتقر إلى الصحة في هذا الظرف الكارثي، يخلّف حتماً بلبلة وخوفاً واستياء عارماً، وقد يبلغ حدّ الفتنة. سوف تتخذ من الآن فصاعداً الاجراءات الواجبة في حال عدم توخي وسائل الاعلام الدقة في أخبارها وعدم مراعاتها ما يعيشه البلد من حرب تقتضينا التروي والحكمة بدل الإثارة والتسرع».

في السياق نفسه، زاد ردّ وزير الاعلام الضعيف الطين بلّة، إذ قابلته موجة أخرى من الانتقادات التي طالت الوزارة والقائمين على mtv معاً، خصوصاً أنّ المرحلة الراهنة حساسة فيما الاعلام المحلي يشهد فوضى لا مثيل لها، وتتلطّى مجموعة من الصحافيين المطبّعين خلف شعار «حرية الرأي والتعبير»، لتبرير خيانتها والتحريض على أبناء بلدها.

مع العلم أنّ رئيس مجلس إدارة القناة ميشال المر يواجه منذ سنوات تهم هدر المال العام من خلال التخابر غير الشرعي، وقد حاول التملّص منها عبر علاقاته ومع القضاة. لكن هذه المرة جلست القناة تنتظر سفك دماء أبناء بلدها لتنقل الصورة لاحقاً مباشرة على هوائها.

«الجزيرة»... التطبيع ليس وجهة نظر



منذ مطلع عام 2016، لعبت قناة «الجزيرة» دوراً كبيراً في كسر عزلة إسرائيل، فاتحةً لها نافذة إلى العالم العربي عبر استضافة المحللين السياسيين والشخصيات الصهيونية. ورغم تغطيتها المستمرة للإبادة الجماعية التي يشنّها الاحتلال منذ عام على قطاع غزّة واستهداف عدوانه للصحافيين العاملين لحسابها، ما زالت القناة ملتزمة بفتح منبرها للشخصيّات الصهيونية. بعد ساعات قليلة على اصابة المصوّر الصحافي فادي الوحيدي الذي يعمل لحساب قناة «الجزيرة»، استضافت القناة مقابلة مع «وزير العدل» الإسرائيلي السابق حاييم رامون، ومنحته الحريّة في التعبير عن رأيه، حيث وصف مقاومة «حماس » بأنّها «من جهنّم». أثارت هذه المقابلة غضباً على مواقع التواصل الاجتماعي، إذ اعتبر مؤيدو المقاومة أنّ استمرار قناة «الجزيرة» في استضافة الشخصيات الصهيونية محاولة لتسميم عقول العرب والترويج للمشروع الصهيوني، كما رأوا فيها عدم احترام لموظفيها الذين يقتلون على أيدي اسرائيل وآخرين يتعرضون للاعتداءات المستمرة من قبل الصهاينة.

ماثيو برودسكي يحرّض على الايرلنديين



بعدما أصدرت الأمم المتحدة بياناً يشير إلى أنّ القوّات الإسرائيلية قد غادرت مواقعها بالقرب من قواعد قوّات حفظ السلام الأيرلندية في جنوب لبنان، وأكدت القوات الأيرلندية أنّها «ستواصل مراقبة الوضع مع الحفاظ على موقف مستقل ومحايد»، شارك المستشار السابق لإدارة ترامب في البيت الأبيض، ماثيو برودسكي، تغريدةً تحريضيّة على حسابه الخاص على منصّة «إكس»، دعا فيها القوّات الصهيونيّة إلى استهداف القواعد التابعة للقوّات الايرلنديّة على الشريط الحدودي، ومن ثمّ حرقها بسائل النابالم. وعلى الرغم من أنّ برودسكي حذف تغريدته لاحقاً، إلّا أنّ منصّة «إكس» قامت بإقصاء حسابه، ويرجّح أنّ السبب في ذلك هو تغريدته التحريضيّة المحذوفة. وقد سبق لبرودسكي أن شارك منشورات على حسابه الخاص، تنتقد الأمم المتحدة في لبنان، بدعوى أنّها «تدعم الإرهاب وتبغض اليهود».

«إسرائيل» تواصل قتل الصورة



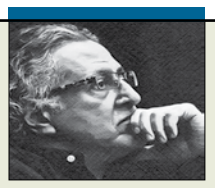
أدّى آخر تعدّ صهيوني على تجمّع للصحافيين في مخيّم جباليا، إلى استشهاد المصوّر الصحافي محمد الطناني (الصورة)، الذي يعمل لحساب قناة «الأقصى» الفلسطينيّة، وإصابة زميله المراسل تامر لبد. وفي حين ما زال المصوّر الصحافي علي العطار، الذي يعمل في قناة «الجزيرة»، يرقد في «مستشفى غزّة الأوروبي» لتلقّي العلاج بعد إصابته بشظايا في رأسه، على إثر قصف صهيوني استهدف خيمة تؤوي نازحين داخل مستشفى «شهداء الأقصى» في دير البلح، أدّى العدوان الصهيوني الأخير والمتعمّد إلى إصابة المصوّر الصحافي فادي الوحيدي الذي يعمل لقناة «الجزيرة» أيضاً. بعد هذا التعدّي، أدانت قناتا «الأقصى الفلسطينيّة» و«الجزيرة»، الاستهداف المتعمّد والهمجي للصحافيين. يذكر أنّ حصيلة الشهداء الصحافيين ارتفعت إلى 176 منذ بداية العدوان الصهيوني على قطاع غزّة في 7 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2023.

من المتحف الوطني في لندن: «أوقفوا الإبادة»



هذه المرّة، لم تُرمَ اللوحات بالحساء أو البطاطا المسلوقة، بل قام ناشطان بلصق صورة لأمّ غزّاويّة وطفلها على زجاج لوحة «الأمومة» للفنّان الإسباني بابلو بيكاسو، المعروضة في المتحف الوطني في لندن. فور لصق الصورة الغزّاوية، قام ناشطان آخران بسكب الطلاء الأحمر على أرضية المعرض، وصرخ أحدهما أمام الحشد المتفرّج: «تستخدم جميع ضرائبكم لقتل عائلات بأكملها في غزّة. يقولون إنّ هذا باسم اليهود، لكن لا علاقة لنا بذلك». وقد قُبض على الناشطين الأربعة، وانتشر مقطع مصوّر على منصّات التواصل الاجتماعي، حيث شوهد أحد حرّاس الأمن وهو يمزّق الصورة عن الزجاج، ثمّ يسحب النشطاء بعيداً عن اللوحة ويحتجزهم. وتحدّثت إحدى الناشطات أمام الكاميرا قائلة: «المملكة المتحدة متواطئة في الإبادة الجماعيّة، الأطفال يموتون في غزّة وتُجرى لهم عمليات جراحيّة بدون تخدير. تلد النساء بدون أي رعاية طبيّة، وحكومتنا متواطئة. 87% من الشعب يؤيّد حظر الأسلحة على إسرائيل، ومع ذلك تواصل الحكومة تقديم الأسلحة». ما زال مصير المحتجزين الأربعة مجهولاً، وفي طبيعة الحال، أكدّ المتحف الوطني أنّه لم تلحق أي أضرار باللوحات المعروضة في الصالة نفسها.

على بالي



أسعد أبو خليك

أفقتُ أمس على الصور المنتشرة لصبية معلّقين على أعمدة كهرباء في الضاحية الجنوبية. استبشرتُ خيراً وقلتُ في نفسي: وأخيراً هناك محاولة لمعاقبة عملاء إسرائيل المنتشرين في لبنان والذين يزوّدون العدو بإحداثيات عن مواقع تفيده أو حتى عن أعداء شخصيّين لهم كي تقتلهم. لكن سرعان ما خاب أملي عندما اكتشفتُ أنّ الصور هي لسارقين في المنطقة. لا أخفّف أبداً من آلام العائلات التي اضطرت إلى مغادرة منازلها تحت وطأة القصف الوحشي، ثم تكتشف أنّ هناك مَن استغل غيابها ليسرق مقتنياتها. لكنني تذكرتُ تاريخ لبنان في التعامل مع عملاء إسرائيل منذ سنوات ما قبل الحرب الأهلية. الدول العربية كافة بما فيها سوريا والأردن والعراق ومصر، كانت تطبّق عقوبة الإعدام بحق عملاء إسرائيل. إلا لبنان، فإنه لم يكن يجرؤ على إعدام عملاء إسرائيل خشية إغضاب الراعي الأميركي. (يجهل المعاصرون اليوم كم أنّ السفارة الأميركية كانت تتشارك في الحكم مع الرئيس المتفرّد بالحكم قبل الطائف). عندما كانوا يجدون اسرائيلياً في لبنان، كانوا يسارعون إلى تسليمه للعدو عبر الناقورة (كم شهدت الناقورة حفلات سمر وسهر بين لبنانيين واسرائيليين بحجّة المفاوضات التي لا تنتهي، والمتعلقة باتفاقية الهدنة أم بتطبيق القرار 1701 الذي لم تكترث له إسرائيل يوماً). وكانت السلطات ترحّل على عجل الأجنبي الذي يحمل جنسية اسرائيلية، قبل تبلور رأي عام يطالب بمحاكمته. هذا تاريخ عريق. وهذا الأسبوع اكتشفت السلطات اللبنانية أنّ اسرائيلياً تسرّب إلى لبنان بجواز آخر. فماذا فعلت به؟ سارعت إلى ترحيله كالعادة عن لبنان كي يقوم بواجبه في تزويد مشغّله بما يحتاجه من معلومات واحداثيات قد تصلنا نتائجها الوحشيّة عمّا قريب. وعبر السنوات، كان يتسرّب اسرائيليون إلى لبنان، وكان العدو يزعم دائماً أنّ الشخص المعني مختلّ عقلياً، فتقوم السلطات اللبنانية بتنظيف ثيابه وغسل وجهه وتسليمه إلى العدو عبر... الناقورة ما غيرها. صحيح أنّ الاختراق الأخير الفظيع من العدو كان في معظمه إلكترونياً، لكن لا للتخفيف من خطورة الاختراق البشري.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com